

## البيانات المالية الموحدة

## المحتويات

تقرير مدققي الحسابات	٤٦
الميزانية العمومية الموحدة	٤٧
بيان الدخل الموحد	٤٨
بيان الدخل الشامل الموحد	٤٩
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٥٠
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥١
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد	٥٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٧٦-٥٣

## تقرير مدققي الحسابات



تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين  
المصرف العالمي ش.م.ب (مقفلة)  
المنامة - مملكة البحرين

### تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دقنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف العالمي ش.م.ب (مقفلة) («البنك») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

### مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

ان أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسؤولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية معقولة وملائمة في ظل الأوضاع القائمة. إن أعضاء مجلس الإدارة أيضاً مسؤولون عن التزام البنك بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

### مسئولية المدققين

ان مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لكل من معايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمبادئ المهنية ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القادمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة.

اننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

### الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعطي صورة حقيقية وعادلة للمركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

بالإضافة، فإنه برأينا ان البيانات المالية الموحدة تعطي صورة حقيقية وعادلة للمركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وأدائها المالي وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### تقرير حول الأمور التنظيمية والقانونية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإنه برأينا ان البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية الموحدة. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ أو لشروط ترخيص البنك أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن ان يكون لها أثر جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

### المنامة - مملكة البحرين

٢٥ فبراير ٢٠١٠

## الميزانية العمومية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
<b>الموجودات</b>		
٤ نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣	١,٠٧٤
٥ ودائع لدى مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤٤,٥٩٠	٢٩٧,٨٧٢
٦ استثمارات في أوراق مالية	٧١,٨٠١	٢٣,٩٨٢
٧ عقارات استثمارية	٥١,٤٥٢	٥٢,٧٠٣
ذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة	-	٤٢,٩٧٥
٨ مباني ومعدات	٢٢,٤٢٠	٢٢,٢٨١
٩ موجودات أخرى	٧,٣٥٩	١٤,٩٨١
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>١٩٧,٦٥٥</b>	<b>٤٥٥,٨٦٨</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>		
<b>المطلوبات</b>		
١٠ أموال المستثمرين	٣,٧٧٥	٢٢٣,٢٦٩
١١ تمويلات بنكية	٢٩,٨٤١	٤٣,٢٢٢
١٢ مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى	٢,٥٠٤	٨,٣١٧
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>٣٦,١٢٠</b>	<b>٢٧٤,٨٠٨</b>
<b>حقوق الملكية</b>		
رأس المال	١٧٣,٧٥٠	١٥٦,٢٥٠
احتياطي قانوني	٥,٨٠١	٥,٨٠١
(خسائر متراكمة) / أرباح مستتابة	(١٨,٣٨٨)	١٩,٠٠٩
<b>حقوق الملكية المنسوب إلى مساهمي المصرف</b>	<b>١٦١,١٦٣</b>	<b>١٨١,٠٦٠</b>
<b>حصة غير مسيطرة</b>	<b>٣٧٢</b>	<b>-</b>
<b>مجموع حقوق الملكية (صفحة ٧)</b>	<b>١٦١,٥٣٥</b>	<b>١٨١,٠٦٠</b>
<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>	<b>١٩٧,٦٥٥</b>	<b>٤٥٥,٨٦٨</b>
<b>بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية</b>		
حسابات الاستثمار المقيدة	١٩٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠

اعتمدت البيانات المالية الموحدة المنشورة من قبل مجلس الإدارة في ٢٥ فبراير ٢٠١٠ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

عبدالرحمن محمد الجسمي  
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

صالح العلي الراشد  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

## بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح
٢١,٢١٦	(١٨,٨٤٣)	(خسائر) / ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
٢١,٢١٦	(١٨,٨٤٣)	<b>مجموع الدخل الشامل الآخر</b>
<b>المنسوب إلى:</b>		
٢١,٢١٦	(١٨,٨١٧)	مساهمي المصرف
-	(٢٦)	حصة غير مسيطرة
٢١,٢١٦	(١٨,٨٤٣)	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح
٤٠,٥٧٠	٤,٩٥٦	إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية
٨,٢٥٧	١,٧٢١	١٧ إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٢,٢٠٣	-	رسوم عرض وترتيب أسهم
١,٠٧٠	(٩١٦)	١٤ (خسائر) / إيراد استثمارات في أوراق مالية
١,٠٩٣	٢,٢٦١	دخل الإيجارات من عقارات استثمارية
-	١,٣١٨	إيرادات أخرى
٥٣,١٩٣	٩,٣٤٠	<b>مجموع الإيرادات</b>
١٤,٦٣٧	٩,٣٢٠	١٥ تكلفة الموظفين
٨,٥٦٧	٣,٠٥٩	مصروفات مهنية وسفر
٢,٥٦٤	١,٧٧٤	مصروفات التسويق والاتصالات
١,٣٤٤	٢,١٧٢	١٧ مصروفات التمويل
١,٢٣٩	٤,١١٦	استهلاكات
٣,٦٢٦	٣,٢١٤	١٦ مصروفات تشغيلية أخرى
-	٤,٥٢٨	(١) ٦ مخصص انخفاض القيمة
٣١,٩٧٧	٢٨,١٨٣	<b>مجموع المصروفات</b>
٢١,٢١٦	(١٨,٨٤٣)	<b>(خسائر) / ربح السنة</b>
<b>منسوب إلى:</b>		
٢١,٢١٦	(١٨,٨١٧)	مساهمي المصرف
-	(٢٦)	حصة غير مسيطرة
٢١,٢١٦	(١٨,٨٤٣)	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

## بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	المتسبب إلى مساهمي المصرف					٢٠٠٨
	رأس المال	احتياطي قانوني	(خسائر متراكمة) / أرباح مستبقاة	حصصة غير مسيطرة	المجموع	
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	١٥٦,٢٥٠	٥,٨٠١	١٩,٠٠٩	-	١٨١,٠٦٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(١٨,٨١٧)	(٢٦)	(١٨,٨٤٣)	مجموع الدخل الشامل للسنة
رسملة الاحتياطيات (إيضاح ١٣)	١٧,٥٠٠	-	(١٧,٥٠٠)	-	-	رسملة الاحتياطيات (إيضاح ١٣)
مكافأة مجلس الإدارة المعلنة لسنة ٢٠٠٨ (إيضاح ١٩)	-	-	(١,٠٨٠)	-	(١,٠٨٠)	مكافأة مجلس الإدارة المعلنة لسنة ٢٠٠٨ (إيضاح ١٩)
مساهمة من حصصة غير مسيطرة	-	-	-	٣٩٨	٣٩٨	مساهمة من حصصة غير مسيطرة
<b>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩</b>	<b>١٧٣,٧٥٠</b>	<b>٥,٨٠١</b>	<b>(١٨,٣٨٨)</b>	<b>٣٧٢</b>	<b>١٦١,٥٣٥</b>	<b>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨</b>

٢٠٠٨	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مستبقاة	المجموع	حصصة غير مسيطرة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨	١٢٥,٠٠٠	٣,٥٨٩	٣٢,٣٠٥	١٦٠,٨٩٤	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٢١,٢١٦	٢١,٢١٦	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
رسملة الاحتياطيات	٣١,٢٥٠	-	(٣١,٢٥٠)	-	-	رسملة الاحتياطيات
مكافأة مجلس الإدارة المعلنة لسنة ٢٠٠٧	-	-	(١,٠٥٠)	(١,٠٥٠)	-	مكافأة مجلس الإدارة المعلنة لسنة ٢٠٠٧
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٢,٢١٢	(٢,٢١٢)	-	-	محول إلى الاحتياطي القانوني
<b>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨</b>	<b>١٥٦,٢٥٠</b>	<b>٥,٨٠١</b>	<b>١٩,٠٠٩</b>	<b>١٨١,٠٦٠</b>	<b>-</b>	<b>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨</b>

## بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		<b>أنشطة التشغيل</b>
٥٥٦,٨٣١	١٣,٠٢٦	أموال مستثمرين مستلمة
(٤٠٠,٠٦١)	(٢٣٧,٠٤٢)	أموال مستثمرين مدفوعة
٤٢,٧٣٩	٧,٧٤٤	إيراد رسوم خدمات مصرفية استثمارية مستلمة
٥١٠	٢,٧٨٣	إيراد الإيجارات من عقارات استثمارية مستلمة
(٩١٣)	-	مدفوعات متعلقة بالملتكات
(٢٨,٣٦٢)	(١٦,٩٦٨)	مدفوعات المصروفات وتكاليف مشاريع
٨,٢٥٧	١,٧٢١	إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية مستلمة
١٠,٣٥٨	-	مدفوعات لتمويل مشاريع، صافي
٣,٣١٩	-	رسوم عرض وترتيب أسهم مستلمة
(٢,٧٥٩)	-	إيجارات تشغيلية مستلمة مقدماً
١٨٩,٩١٩	(٢٢٨,٧٣٦)	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>

		<b>أنشطة الاستثمار</b>
(٣٩,٩٦٢)	-	مبالغ مدفوعات لشراء عقارات استثمارية
(١٩,٨٠٧)	(١,٢٩٧)	مدفوعات لشراء مباني ومعدات
	(٢,٧٥٨)	مدفوعات موقف السيارات
	٩٢	مقبوضات بيع مباني ومعدات
(١,١٤٧)	(١٢٦)	مدفوعات لشراء برامج الحاسب الآلي
(٢,٢٠٥)	(٥,٢٧٧)	شراء استثمارات في أوراق مالية
(٩,٠٠٠)	-	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء استثمارات في أوراق مالية
١,٢٩٤	١٤	أرباح أسهم مستلمة وإيرادات أخرى
(٧٠,٨٢٧)	(٩,٣٥٢)	<b>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارات</b>

		<b>أنشطة التمويل</b>
٤١,٨٧٨	(١٥,٥٥٣)	تمويلات بنكية (مدفوعة) / مستلمة
-	٣٩٨	مساهمة من حصصة غير مسيطرة
(١,٠٥٠)	(١,٠٨٠)	مكافأة مجلس الإدارة مدفوعة
٤٠,٨٢٨	(١٦,٢٣٥)	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</b>

١٥٩,٩٢٠	(٢٥٤,٣٢٣)	<b>(النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه</b>
١٣٩,٠٢٦	٢٩٨,٩٤٦	النقد وما في حكمه في ١ يناير
٢٩٨,٩٤٦	٤٤,٦٢٣	<b>النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر</b>

		<b>يتمثل في:</b>
١,٠٧٤	٣٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٩٧,٨٧٢	٤٤,٥٩٠	ودائع لدى مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٢٩٨,٩٤٦	٤٤,٦٢٣	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

## بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩			الحركة خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولارات)	المجموع (بالدولارات)	إجمالي	أرباح أسهم مدفوعة	رسوم البنك كوكيل	مصروفات إدارية	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولارات)	المجموع (بالدولارات)	نسبة الملكية %	
تلال مكة المحدودة -	-	-	١٩٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٩٠,٠٠٠	لا يوجد	
جزر الكايمن	-	-	١٩٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٩٠,٠٠٠	لا يوجد	

تتضمن التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد ما يلي:

٢٠٠٨	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٨			الحركة خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولارات)	المجموع (بالدولارات)	إجمالي	أرباح أسهم مدفوعة	رسوم البنك كوكيل	مصروفات إدارية	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولارات)	المجموع (بالدولارات)	نسبة الملكية %	
تلال مكة المحدودة -	-	-	٦٦,٥٠٠	١٢٣,٥٠٠	-	-	-	-	-	١٩٠,٠٠٠	لا يوجد	
مبالغ مستلمة بموجب عقود وكالة مقيدة	-	-	٩١,٨٠٩	(٩٢,٥٢٥)	٧١٦	-	-	-	-	لا يوجد	لا يوجد	
			١٥٨,٣٠٩	٣٠,٩٧٥	٧١٦	-	-	-	-	١٩٠,٠٠٠	لا يوجد	

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

### ١. النشأة والنشاط

المصرف العالمي (ش.م.ب) («البنك») تأسس في مملكة البحرين بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٧ بموجب السجل التجاري رقم ٦٥٧٠٨. يعمل البنك كوحدة مصرفية إسلامية بالجملة وبموجب ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي.

تخضع أنشطة البنك لأنظمة مصرف البحرين المركزي و اشراف هيئة رقابة شرعية وفقاً لدورها المنصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

تشتمل أنشطة البنك على تقديم خدمات مصرفية استثمارية تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

### البيانات المالية الموحدة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له («المجموعة»).

تشتمل الشركات الجوهرية التابعة التي تم توحيد بياناتها المالية خلال السنة على:

إسم الشركة	نسبة الملكية	دولة التأسيس	تاريخ التأسيس	طبيعة العمل التجاري
الشركة العالمية لخدمات الطاقة المالية ش.ش.و	١٠٠%	مملكة البحرين	١٨ مايو ٢٠٠٨	الاستثمارات المالية والخدمات الاستشارية للتخطيط المالي
شركة الضيافة القابضة د.م.م	٩٠%	مملكة البحرين	٢٠ مايو ٢٠٠٩	مكاتب افتراضية وخدمات أخرى

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، و تم تطبيقها على نحو ثابت من قبل شركات المجموعة، فيما ما عدا التغييرات الناتجة من التعديلات التي تم إجراؤها على المعايير المحاسبية (راجع إيضاح ٢(ج)).

### أ. المعايير المتبعة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لكل من المعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١.

### ب. أساس الإعداد

العملة المستعملة في إعداد البيانات المالية للمجموعة هي الدولار الأمريكي، وتعد العملة الرئيسية لمعاملات المجموعة. أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ماعدا قياس بعض الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة والاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد البيانات المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الاجتهاد في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المستخدمة بصورة دورية. ويتم احتساب التقديرات المحاسبية المراجعة في فترة مراجعة التقديرات أو أي فترات مستقبلية متأثرة.

تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وبالتالي فأن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة المركز المالي ونتائج المجموعة. إن المواضيع التي تشتمل على درجة عالية من الاجتهاد أو التقدير أو المواضيع التي تكون فيها الفرضيات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح ٣.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

#### ج. المعايير المحاسبية والتعديلات والتفسيرات سارية المفعول من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية التي أصبحت سارية المفعول في ٢٠٠٩ المتعلقة بالمجموعة:

##### معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل – عرض البيانات المالية

تبنت المجموعة خلال السنة معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل الذي أصبح ساري المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٩. قدم معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل مصطلح «الدخل الشامل» والذي يمثل التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة غير تلك التغيرات الناتجة من معاملات المالكين بصفتهم مالكين. مجموع الدخل الشامل يمكن عرضه على شكل:

- بيان واحد للدخل الشامل عن طريق دمج بيان الدخل والتغيرات الأخرى غير الخاصة بالملك في بيان واحد.

- بيان الدخل وبيان منفصل للدخل الشامل.

أختارت المجموعة عرض مجموع الدخل الشامل في بيانين منفصلين – بيان الدخل وبيان منفصل للدخل الشامل. بالتالي، تم تضمين بيان الدخل الشامل في هذه البيانات المالية الموحدة، مع معلومات المقارنة الضرورية.

##### التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) – الأدوات المالية – الإفصاح

تتطلب التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) تحسين مستوى الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وتتطلب التعديلات بالخصوص إفصاح عن قياس القيمة العادلة حسب مستوى تدرج القيمة العادلة. ان تطبيق هذه التعديلات نتج عنها إفصاحات إضافية ولكن ليس لها تأثير على الوضع المالي أو الدخل الشامل للمجموعة. تم عرض هذه الإفصاحات الإضافية للفترة المالية الحالية، ووفقاً للمتطلبات الانتقالية، تم تقديم معلومات المقارنة (راجع إيضاح ٢٨) .

##### المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية المالية رقم (٨) – القطاعات التشغيلية

أصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) – القطاعات التشغيلية ساري المفعول من ١ يناير ٢٠٠٩. يقدم هذا المعيار مصطلح «نهج الإدارة» لإعداد تقارير القطاعات والذي يتطلب تغييراً في العرض والإفصاح عن معلومات القطاع بناءً على التقارير الداخلية والتي تراجع بصورة منتظمة من قبل «صانع القرارات التشغيلية الرئيسي» للمصرف، بهدف تقييم أداء كل قطاع وتخصيص الموارد لهذه القطاعات. تعمل المجموعة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الممتلكات. ابتداء من هذه السنة، قامت المجموعة بعرض معلومات القطاعات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) (راجع إيضاح ٢٩). تم عرض معلومات المقارنة للقطاعات وفقاً للمتطلبات الانتقالية لهذا المعيار.

##### التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادرة في مايو ٢٠٠٩)

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والصادرة في مايو ٢٠٠٨ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تشمل على العديد من التعديلات غير المستعجلة ولكنها ضرورية. تشمل التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات نتج عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والاحتساب والقياس كما هناك تعديل في بعض المصطلحات وبعض التعديلات التحريرية للعديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ان هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩ ولم ينتج عن هذه التعديلات أية تغيرات جوهرية على السياسات المحاسبية.

### د. أساس التوحيد

#### ١. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) الخاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة. يتم تسجيل فائض تكلفة الشراء على القيمة العادلة لنصيب المجموعة في صافي الموجودات المستحوذة التي يمكن تحديدها كشهرة.

#### ٢. معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي أرباح غير محققة والناتجة عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة نفسها فقط للحد الذي لا يكون هناك دلائل انخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركة التابعة عند الضرورة، للتأكد من توافقها مع تلك التي تبنتها المجموعة.

### ٣. الشركات ذات الأغراض الخاصة

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات أنشأت لتحقيق هدف دقيق ومحدد جيداً، كتورق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة اقتراض أو استثمار معين. يتم توحيد بيانات الشركة ذات الأغراض الخاصة، بناءً على تقييم جوهر علاقتها مع المجموعة ومخاطر ومنافع الشركة ذات الأغراض الخاصة، وإذا استنتجت المجموعة أنها تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة لا يعاد قياسها في حالة عدم وجود أي تغيرات على هيكل أو شروط الشركة ذات الأغراض الخاصة، أو معاملات إضافية بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة. وفي حالة إتخاذ المجموعة قرارات اختيارية، كإفراض مبالغ تفوق تسهيلات السيولة الحالية أو تمديد الشروط لحد أكثر من الشروط الأصلية، تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة غير متضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة. يتضمن إيضاح رقم ١٨ معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

### هـ. معاملات بالعملات الأجنبية

#### ١. العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة لوحدات البنك العملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها هذه الوحدات (عملة التعامل). يتم إعداد البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهي العملة المستعملة من قبل البنك في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

#### ٢. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في نهاية السنة في بيان الدخل. تدرج فروقات تحويل بنود غير نقدية التي تظهر بالقيمة العادلة، كبيع الأسهم المتوفرة للبيع في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

#### ٣. شركات المجموعة

ان العملات الأخرى المستعملة من قبل شركات المجموعة في معاملاتها إما الدولار الأمريكي أو عملات أخرى مرتبطة فعلياً بالدولار الأمريكي. وعليه لم تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة.

### و. الموجودات والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات المالية للمجموعة من أرصدة البنوك، وودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى، واستثمارات متوفرة للبيع، واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، واستثمارات بغرض المتاجرة، وذمم مدينة من الخدمات المصرفية الاستثمارية، وأرصدة مدينة أخرى. تتكون المطلوبات المالية للمجموعة من أموال المستثمرين، وتمويلات بنكية، وأرصدة دائئة أخرى.

#### ١. الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب جميع الموجودات المالية (ما عدا الاستثمارات الأوراق المالية) والمطلوبات المالية بالتاريخ التي تنشأ فيه. يتم احتساب الاستثمارات الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل، وتصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، و هي المبلغ المدفوع ( في حالة الموجودات) أو المستلم (في حالة المطلوبات).

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري. تقوم المجموعة بشطب بعض الموجودات المالية عندما يتم تحديدها بأنها غير قابلة للتحصيل. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهاءها.

#### ٢. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تصنف المجموعة الموجودات المالية وفقاً لفئات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وقروض وذمم مدينة؛ وموجودات مالية متوفرة للبيع. ما عدا استثمارات الأوراق المالية (راجع إيضاح (٢(ز))، فإن المجموعة تصنف جميع الموجودات المالية الأخرى كقروض وذمم مدينة. تصنف جميع المطلوبات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة. تحدد الإدارة تصنيف أدواتها المالية عند الاحتساب المبدئي.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

### و. الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

### ٣. مبادئ القياس

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة أو في بعض الحالات بالتكلفة.

#### قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد لإلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تقييم أخرى ذات مناهج اقتصادية مقبولة لتسعير الأدوات المالية.

#### قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الائتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الائتزام المالي في الاحساب المبدئي، مطروحاً منه المبالغ المدفوعة، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مخصص الانخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

#### ز. الاستثمارات في الأوراق المالية

تصنف المجموعة الاستثمارات في الأوراق المالية، ما عدا الاستثمارات في الشركات التابعة (راجع إيضاح ٢ (د))، ضمن الفئات التالية:
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات متوفرة للبيع.

#### ا. التصنيف

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو التي تم تصنيفها من قبل المجموعة عند الاحتساب المبدئي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة عبارة عن موجودات مالية مشتراة بشكل رئيسي بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب أو المحتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية من أدوات مالية محددة تدار معاً ويوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لتحقيق أرباح على المدى القصير. لا يحتفظ المصرف حالياً أي استثمارات بغرض المتاجرة.

تصنف المجموعة الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بدايةً فقط إذا كانت تدار، وتقييم، ويتم إعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة. تشمل هذه الاستثمارات في الصناديق المدارة.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عبارة عن موجودات مالية لها تاريخ استحقاق محدد ودفعات محددة وللمجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي لا يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو كاستثمارات متوفرة للبيع. لا يحتفظ المصرف حالياً بأي استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي استثمارات لا تصنف كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو قروض ودمم مدينة وتشتمل على بعض الاستثمارات في أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة.

#### ٢. الاحتساب المبدئي

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، مضافاً إليها تكاليف المعاملة لجميع الموجودات المالية غير المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تحميل تكاليف المعاملة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على بيان الربح أو الخسارة عند تكبدها.

#### ٣. القياس اللاحق

يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والاستثمارات المتوفرة للبيع، بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في بيان الدخل الشامل، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة في حقوق

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات المتوفرة للبيع، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل.

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها بتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

الاستثمارات المتوفرة للبيع التي لا يوجد لها أسعار سوق مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لاحتساب قيمة عادلة موثوقة، فإنها تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

#### ع. مبادئ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة هي سعر السوق المعروض.

#### ح. ودائع لدى ومن مؤسسات مالية

تشمل هذه الودائع على مبالغ مودعة أو مستلمة وفق عقود مطابقة للشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع عادة قصيرة الأجل وتظهر بالتكلفة المطفأة.

#### ط. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد وأرصدة لدى البنوك وموجودات مالية قصيرة الأجل عالية السيولة (ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى) تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها، وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

#### ي. الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض التأجير طويل الأجل أو ارتفاع قيمتها أو كليهما، و التي لا تشغلها المجموعة، يتم تصنيفها كاستثمارات عقارية. تتبع المجموعة نموذج التكلفة لقياس استثماراتها العقارية و تظهرها بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. يتم احتساب استهلاك المباني على فترة ٣٠ سنة.

#### ك. الممتلكات والمعدات

الممتلكات والمعدات تتمثل في الأراضي والمباني والمعدات التي تستخدمها المجموعة. يظهر العقار المعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تكلفة هذه الموجودات تشمل التكاليف المباشرة لشراء هذه الموجودات. عندما تكون أجزاء من العقارات والمعدات وذات أعمار افتراضية مختلفة يتم إدراجها كبند منفصل (الأجزاء الكبيرة) في العقارات والمعدات. يتم احتساب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر والتي تمتد من ٣ إلى ٥ سنوات. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. يتم احتساب استهلاك المباني على فترة ٣٠ سنة. تتم مراجعة القيمة الباقية للموجودات وعمرها الافتراضي في نهاية السنة المالية ويتم تعديلها إذا تطلب ذلك.

#### ل. الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة تتمثل في البرامج و تراخيص الحاسوب التي اشترتها المجموعة، والتي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها متراكم الإطفاء وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. يتم إحساب الإطفاء على برامج و تراخيص الحاسوب وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بثلاث سنوات.

#### م. إنخفاض قيمة الموجودات

يقوم المصرف بعمل تقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة أصل مالي محدد. الأدلة على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك الاستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشمل عجز أو تأخير المقترضين في السداد، أو إعادة هيكلة القرض أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة، بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى، مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، إنتهاء سوق نشط لأحد أنواع الأوراق المالية، أو أي معلومات تتعلق بمجموعة من الموجودات، كتغيرات سلبية في وضع دفعات المقترضين أو المصدر، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة . بالإضافة لذلك، فإن وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة في حالة الاستثمارات في أوراق مالية يعتبر دليلاً على انخفاض القيمة.

#### الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تتمثل خسائر انخفاض الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة في الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل وتسجل بالمقابل في مخصص الانخفاض. عندما يتسبب حدث وقع لاحقاً بخفض مبلغ خسائر الانخفاض يتم عكس خسائر الانخفاض في بيان الدخل.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

### ٣. إنخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الاستثمارات المتوفرة للبيع

في حالة الاستثمارات في الأوراق المالية والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع والتي تظهر بالقيمة العادلة، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجودات. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في سوق نشط، تأخذ المجموعة بالاعتبار انخفاضاً في القيمة بمعدل ٢٠٪ أقل من التكلفة، أو انخفاضاً في القيمة يستمر لأكثر من ٦ أشهر، كمؤشر على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل للاستثمارات المتوفرة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة، وتمثل الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية مطروحاً منها أي انخفاض في قيمة الموجود احتسبت سابقاً في بيان الربح أو الخسارة، يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل. خسائر انخفاض قيمة الأسهم المحسبة سابقاً في بيان الدخل لا يتم عكسها لاحقاً في بيان الدخل. في حالة الاستثمارات المتوفرة للبيع والمسجلة بالتكلفة، تقوم المجموعة بعمل تقييم لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤثرات المالية والمؤشرات التشغيلية والاقتصادية الأخرى. يحتسب الانخفاض عندما يتم تقدير القيمة المتوقع استردادها بأقل من القيمة الدفترية للاستثمار.

### الموجودات الأخرى غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة عدا الموجودات المالية، في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتحديد دلائل إنخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من هذه الموجودات. القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع، أيهما أكبر. وتحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا فاقت القيمة الدفترية لأي موجود القيمة القابلة للاسترداد. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل. يتم عكس الخسارة فقط عند وجود دليل بعدم استمرار وجود إنخفاض في قيمة الموجود وهناك تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

### ن. تمويلات بنكية

التمويلات البنكية تتمثل في تمويلات مرابحات من مؤسسات مالية، لشراء عقارات استثمارية. يتم مبدئياً قياس التمويلات البنكية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، ثم يعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطلأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

### س. تكاليف التمويل

يتم رسملة تكاليف التمويل إذا كان بالإمكان ربطها مباشرة لشراء أصل مؤهل. تبدأ رسملة تكاليف التمويل عندما تكون إجراءات إعداد الأصل قيد التنفيذ، وعند تكبد مصروفات وتكاليف التمويل. يتم رسملة تكاليف الاقتراض إلى حين أن تصبح الأصول جاهزة للاستخدام، وعند توزيعها بين العقارات الاستثمارية والعقارات المشغولة ذاتياً بناءً على غرض الاستخدام المحدد لذلك. يتم تحميل التكاليف التمويلية الأخرى على بيان الدخل.

### ع. الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح المساهمين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

### ف. رأس المال والاحتياطيات

تصنف الأسهم العادية كأسهم في حقوق الملكية. تصنف المجموعة أدوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون للشروط التعاقدية للأدوات. تتكون أدوات حقوق الملكية للمجموعة من أسهم عادية.

### الاحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة الا في حالة تصفية المصرف. ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال المصرف المدفوع.

### حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال حاملي حسابات الاستثمار المقيدة وما شابها تدار من قبل المجموعة كمدير استثمار إما على أساس عقود مضاربة أو بصفة وكالة. يتم استثمار حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف غير متضمنة كموجودات للمصرف في البيانات المالية الموحدة.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ص. إحتساب الإيراد

يتم احتساب إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية عند تقديم الخدمة واستحقاق الإيراد، والذي يتم عادة عند قيام المصرف بانجاز جميع الأعمال الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل ان تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة للبنك. يتم تحديد الأعمال الهامة المتعلقة بالمعاملة وفقاً للشروط المذكورة في مذكرة أو عقود طرح الأسهم الخاص لكل معاملة.

يتم إحتساب رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم الإدارة عند اكتسابها و عند تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم احتساب إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد.

يتم إحتساب إيراد الاستثمارات (أرباح الأسهم) عند التأكد من وجود حق الاستلام، وهو عادة تاريخ الفصل لاستلام الأرباح بالنسبة للأسهم.

يتم إحتساب إيراد الإيجار من العقارات الاستثمارية المؤجرة كإيجارات تشغيلية، في بيان الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وعلى مدى الفترة الزمنية التي يغطيها عقد الإيجار.

### ق. الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية (إن وجدت) إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها البنك لأعمال الخير.

### ر. الزكاة

لا يتوجب على المجموعة دفع الزكاة نيابة عن المساهمين، إلا أنها مطالبة باحتساب واشعار المساهمين عن طريق تقرير خاص بنصيبهم من الزكاة المستحقة عليهم نظير توزيع الأرباح. يتم اعتماد احتساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

### ش. منافع الموظفين

### ا. المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم و يتم تسجيلها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتباري كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وانه بالإمكان قياس هذا الالتزام بصورة موثوقة. تحتسب منافع إنهاء الخدمة كمصروف عندما يكون من الثابت التزام المجموعة بخطة رسمية مفصلة إما لإنهاء الخدمات قبل تاريخ التقاعد الطبيعي، او لتوفير منافع إنهاء الخدمة نتيجة لعرض تشجيعي للتقاعد الاختياري، بدون احتمال حقيقي للانسحاب.

### ٢. منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وهو نظام «اشتراكات محددة»، والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمات البنك كمصروف في بيان الدخل متى ما استحققت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لتصوص قانون العمل البحريني للقطاع الخاص لسنة ١٩٧٦ على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، الذي يعتبر «محدد المنافع»، بطبيعته حسب معيار المحاسبة الدولي (١٩) الذي تم احتسابه على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ المركز المالي. تعتبر هذه المنافع كنظام «منافع محددة»، ويتم احتساب أي زيادة أو نقصان في هذا الالتزام في بيان الدخل.

### ت. المخصصات

يتم احتساب مخصصات نتيجة لالتزامات قانونية أو ناشئة عن حدث سابق و يمكن قياسها بطريقة موثوقة، وسيطلب ذلك تدفق منافع اقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

### ٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والإجتهادات بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق هذه التقديرات (يتبع)

#### الاجتهادات

##### ١. تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو محتفظ به لتاريخ الاستحقاق أو استثمار متوفرة للبيع. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة (راجع إيضاح ٢ (و))، بناءً على هذا التصنيف.

##### ٢. شركات ذات أغراض خاصة

تقوم المجموعة بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة (SPES) بالأساس لغرض السماح لمستثمري البنك بالمشاركة في استثمارات البنك. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والاستشارة إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن مستثمرين البنك وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة بعمل اجتهادات على أهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

#### التقديرات

##### ١. انخفاض قيم الاستثمارات المتوفرة للبيع

تظهر الاستثمارات المتوفرة للبيع التي ليس لها قيمة عادلة بالتكلفة، يتم تقدير القيمة التي يمكن استردادها من الاستثمار لتحديد مدى انخفاض قيمة الاستثمار. إن جزءاً كبيراً من استثمارات المجموعة المتوفرة للبيع تتكون من استثمارات في مشاريع عقارية طويلة الأجل. ولتحديد دلائل انخفاض في هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتقييم عدة عوامل منها وجود دلائل تدهور في الوضع المالي للمشروع وأثر تأخير على تنفيذ المشروع وأداء الصناعة والقطاع والتغيرات التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من المحتمل على ضوء المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة الاستثمارات قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات خلال السنة المالية القادمة نتيجة لتغير جوهري في الافتراضات المستخدمة في هذا التقييم.

#### ٢. انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم تقييم التعرض للطرف المقابل لكل طرف على حده على أساس تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بعمل اجتهادات على الوضع المالي للعميل والقيمة التي يمكن تحقيقها من الموجودات التي تم تمويلها ومستوى التبعة المتوفر للمصرف، والقيمة القابلة للتحقيق لكل أصل. ويتم معاينة كل أصل انخفاض قيمته على حده، وتقييم استراتيجية التخارج وتقديرات التدفقات النقدية المتوقع استلامها باستقلالية من قبل دائرة إدارة المخاطر ويتم التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.

#### ٤. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣	٥
٣٠	١,٠٦٩
٣٣	١,٠٧٤

نقد في الصندوق

أرصدة لدى البنوك

#### ٥. ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤,٥٨٩	٢٨٧,٨٥٠
١٠,٠٠٩	١٠,٠٣٧
(٨)	(١٥)
٤٤,٥٩٠	٢٩٧,٨٧٢

عقود وكالة

عقود مراجعات السلع

يطرح: أرباح مؤجلة

#### ٦. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية من:

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٦٧,٢٥٢	٢٣,٧٨٠
٤,٣١٠	-
٢٣٩	٢٠٢
٧١,٨٠١	٢٣,٩٨٢

استثمارات متوفرة للبيع

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة

استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

#### استثمارات متوفرة للبيع

في ١ يناير

شراء خلال السنة

مخصص انخفاض القيمة خلال السنة

#### في ٣١ ديسمبر

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي استثمارات في شركات خاصة لمشاريع تروج لها المجموعة. تظهر الاستثمارات المتوفرة للبيع والبالغة ٦٧,٢٥٢ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٣,٧٨٠ ألف دولار أمريكي) بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة عند عدم توافر طرق مناسبة لقياس القيمة العادلة بطريقة موثوقة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات بشكل أساسي عن طريق عرضها على مستثمرين عن طريق مذكرة عرض خاصة أو عن طريق عرضها في طرح مبدئي عام.

خلال السنة، احتسب المصرف مخصصاً لانخفاض القيمة بمبلغ ٤,٥٢٨ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: لا شيء) على الاستثمارات المتوفرة للبيع. تم عمل مخصصات انخفاض القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لأوضاع السوق الحالية، وقابلية الاستثمارات للتسويق، وتقديرات القيمة القابلة للاسترداد.

#### ٧. استثمارات عقارية

تتكون الاستثمارات العقارية تلك الأجزاء من الأراضي و المباني المؤجرة تحت إيجارات تشغيلية. فيما يلي القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية:

أراضي	مباني	المجموع ٢٠٠٩	المجموع ٢٠٠٨
١٥,٧٠١	٣٧,٥٢٣	٥٣,٢٢٤	-
-	-	-	٥٣,٢٢٤
١٥,٧٠١	٣٧,٥٢٣	٥٣,٢٢٤	٥٣,٢٢٤

التكلفة

في ١ يناير

إضافات خلال السنة

في ٣١ ديسمبر

الاستهلاك

في ١ يناير

تكلفة السنة

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
١٥,٧٠١	٣٥,٧٥١	٥٢,٧٠٣

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ٥٨,٠١٣ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٦٢,٨٢٠ ألف دولار أمريكي). تم تقدير القيمة العادلة خلال السنة، من قبل شركة تقييم خارجية مستقلة، تملك مؤهلات مهنية معترف بها في السوق وخبرة حديثة في موقع وقتة العقار الذي تم تقييمه. تم عمل التقييم عن طريق الأخذ بالاعتبار مجموع صافي الإيجارات المستحقة سنوياً من العقار، التكاليف المرتبطة بها إذا كان مناسباً. يتم تطبيق المعدل الذي يعكس المخاطر الكامنة في صافي التدفقات النقدية، على صافي النتائج للتوصل لقيمة العقار.



## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ١٨. أموال تحت الإدارة

تقوم المجموعة بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركاتها المشاريعة ويتضمن هذا اتخاذ قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. إن الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة. بلغت الموجودات تحت الإدارة في تاريخ بيان المركز المالي ٦٨٩,٧٦٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٧٢٢,٩٠٠ مليون دولار أمريكي). خلال السنة، لم يقم البنك بتسجيل أي رسوم إدارة (٢٠٠٨: ٦٢٠,٦٢٠ ألف دولار أمريكي) مقابل أنشطة متعلقة بإدارة الموجودات.

### ١٩. التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية والتي هي خاضعة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادمة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
أرباح أسهم مقترحة (إيضاح ١٣)	-	١٧,٥٠٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	١,٠٨٠

### ٢٠. معاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشتمل الأطراف ذوي علاقة على شركات يمارس البنك عليها نفوذاً مؤثراً ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

ينتج جزء جوهري من إيرادات البنك من الخدمات المصرفية الاستثمارية مع مؤسسات يمارس البنك عليها نفوذاً مؤثراً. على الرغم من ان هذه المؤسسات تعتبر أطراف ذوي علاقة، إلا أن البنك يقوم بإدارة هذه المؤسسات بالنيابة عن عملائها والذين هم في الغالب أطراف أخرى والمنتفعين اقتصادياً من هذه الاستثمارات. المعاملات مع هذه المؤسسات مبنية على شروط تجارية متفق عليها في مذكرة العرض الخاصة.

في ما يلي أرصدة المعاملات مع أطراف ذوي علاقة (عدا تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين) المدرجة في البيانات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة	المجموع
<b>الموجودات</b>				
استثمارات في أوراق مالية	-	١٢,٤٠٢	٥٤,٨٥٠	٦٧,٢٥٢
موجودات أخرى	-	١١٦	٣٦	١٥٢
<b>المطلوبات</b>				
أموال المستثمرين	-	-	٣,٧٧٥	٣,٧٧٥
<b>الإيرادات</b>				
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	٤,٩٥٦	٤,٩٥٦
إيراد إيجار العقارات الاستثمارية	-	٦١٢	١٧٥	٧٨٧
مخصص انخفاض القيمة	-	١,٣٧٨	٣,١٥٠	٤,٥٢٨

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة	المجموع
<b>الموجودات</b>				
استثمارات في أوراق مالية	-	١٢,٧٨٠	١٠,٠٠٠	٢٢,٧٨٠
ذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة	-	-	٤٢,٩٧٥	٤٢,٩٧٥
عقارات استثمارية	-	٦٦,٣١٢	-	٦٦,٣١٢
موجودات أخرى	-	١٦٩	١٠,٠٦٩	١٠,٢٣٨

### المطلوبات

أموال المستثمرين	-	-	٢٢٣,٢٦٩	٢٢٣,٢٦٩
------------------	---	---	---------	---------

### الإيرادات

إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	٤٠,٥٧٠	٤٠,٥٧٠
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	-	١,١٩٧	-	١,١٩٧
إيراد إيجار العقارات الاستثمارية	-	٣٣٩	-	٣٣٩

### التزامات

التزامات بالاستثمار	-	-	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠
---------------------	---	---	--------	--------

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين.

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
مكافأة مجلس الإدارة	١,٠٨٠	١,٠٥٠
رسوم أعضاء مجلس الإدارة	٢٦٩	١٧٢
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	١,٧٦٨	١,٨٩٢
منافع ما بعد نهاية الخدمة	٤٧	٣١

### ٢١. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر، وبالتالي لا يقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين بالطريقة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ويتم إبلاغ المساهمين بها سنوياً. بلغت الزكاة المستحقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ٠,٤٠ سنت أمريكي لكل سهم (٢٠٠٨: ٠,٧٠ سنت أمريكي).

### ٢٢. إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

خلال الفترة، لم تكن هناك أي إيرادات من معاملات غير إسلامية مخالفة للشريعة الإسلامية (٢٠٠٨: لا شيء).

### ٢٣. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة من ثلاثة علماء دين الذين يقومون بمراجعة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام وشروط الشريعة الإسلامية العامة والفتاوى الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل المراجعة على فحص للمستندات والأنظمة المطبقة من قبل المجموعة للتأكد من توافق أنشطة المجموعة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢٤. المسؤولية الاجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بواجباته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات الى المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

### ٢٥. مواعيد الاستحقاق

الجدول التالي يوضح مواعيد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة، والالتزامات غير المحتسبة على أساس الاستحقاق / الدفع المتوقع:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
<b>الموجودات</b>						
أرصدة البنوك	٣٠	-	-	-	-	٣٠
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٤٤,٥٩٠	-	-	-	-	٤٤,٥٩٠
استثمارات في أوراق مالية	٢٣٩	-	١٠,٠٠٠	٦١,٥٦٢	-	٧١,٨٠١
موجودات مالية أخرى	٥٨٢	-	-	-	-	٥٨٢
<b>مجموع الموجودات المالية</b>	<b>٤٥,٤٤١</b>	<b>-</b>	<b>١٠,٠٠٠</b>	<b>٦١,٥٦٢</b>	<b>-</b>	<b>١١٧,٠٠٣</b>
<b>المطلوبات</b>						
أموال المستثمرين	-	٣,٧٧٥	-	-	-	٣,٧٧٥
تمويل بنكي	٣,٦٠٣	٣,٧٢١	٧,٣٤٨	١٥,١٦٩	-	٢٩,٨٤١
مطلوبات مالية أخرى	٥٥١	-	-	-	-	٥٥١
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>٤,١٥٤</b>	<b>٧,٤٩٦</b>	<b>٧,٣٤٨</b>	<b>١٥,١٦٩</b>	<b>-</b>	<b>٣٤,١٦٧</b>
<b>بنود غير مضمنة في المركز المالي</b>						
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	١٩٠,٠٠٠	-	-	١٩٠,٠٠٠
التزامات	١٥٨	-	-	-	-	١٥٨

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
<b>الموجودات</b>						
أرصدة البنوك	١,٠٦٩	-	-	-	-	١,٠٦٩
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٢٩٧,٨٧٢	-	-	-	-	٢٩٧,٨٧٢
استثمارات في أوراق مالية	٢٠٢	-	-	٢٣,٧٨٠	-	٢٣,٩٨٢
ذمم الخدمات المصرفية المدينة	-	١,٠٠٠	٣٩,٣٧٠	٢,٦٠٥	-	٤٢,٩٧٥
موجودات مالية أخرى	-	-	١,٦٦٣	-	-	١,٦٦٣
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>٢٩٩,١٤٣</b>	<b>١,٠٠٠</b>	<b>٤١,٠٣٣</b>	<b>٢٦,٣٨٥</b>	<b>-</b>	<b>٣٦٧,٥٦١</b>
<b>المطلوبات</b>						
أموال المستثمرين	١٩٣,٧٩٠	٢٩,٤٧٩	-	-	-	٢٢٣,٢٦٩
تمويل بنكي	٣,٥٩١	٣,٥٠٥	٦,٩٤٧	٢٦,١٢٧	٣,٠٥٢	٤٣,٢٢٢
مطلوبات أخرى	١,٢٥٤	-	-	-	-	١,٢٥٤
<b>مجموع المطلوبات المالية</b>	<b>١٩٨,٦٣٥</b>	<b>٣٢,٩٨٤</b>	<b>٦,٩٤٧</b>	<b>٢٦,١٢٧</b>	<b>٣,٠٥٢</b>	<b>٢٦٧,٧٤٥</b>
<b>بنود غير مضمنة في المركز المالي</b>						
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٩٠,٠٠٠	-	١٩٠,٠٠٠
التزامات	٢٢,٩٦٤	١,٣٨٠	-	-	-	٢٤,٣٤٤

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢٦. تركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار غير المقيدة والمقيدة

#### (أ) التركز القطاعي

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	البنوك والمؤسسات المالية	العقار	أخرى	المجموع
<b>الموجودات</b>				
نقد وارصدة لدى البنوك	٣٠	-	٣	٣٣
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٤٤,٥٩٠	-	-	٤٤,٥٩٠
استثمارات في أوراق مالية	٢٣٩	٦٧,٢٥٢	٤,٣١٠	٧١,٨٠١
عقارات استثمارية	-	٥١,٤٥٢	-	٥١,٤٥٢
عقار ومعدات	-	١٥,٧٣٦	٦,٦٨٤	٢٢,٤٢٠
موجودات أخرى	-	٥,٤١٣	١,٩٤٦	٧,٣٥٩
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>٤٤,٨٥٩</b>	<b>١٣٩,٨٥٣</b>	<b>١٢,٩٤٣</b>	<b>١٩٧,٦٥٥</b>
<b>المطلوبات</b>				
أموال المستثمرين	-	٣,٧٧٥	-	٣,٧٧٥
تمويل بنكي	٢٩,٨٤١	-	-	٢٩,٨٤١
مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	٢,٥٠٤	٢,٥٠٤
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>٢٩,٨٤١</b>	<b>٣,٧٧٥</b>	<b>٢,٥٠٤</b>	<b>٣٦,١٢٠</b>
<b>بنود غير مضمنة في المركز المالي</b>				
حسابات الاستثمار المقيدة	-	١٩٠,٠٠٠	-	١٩٠,٠٠٠
التزامات	-	-	١٥٨	١٥٨

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	البنوك والمؤسسات المالية وأخرى	العقار	أخرى	المجموع
<b>الموجودات</b>				
نقد وارصدة لدى البنوك	١,٠٦٩	-	٥	١,٠٧٤
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٢٩٧,٨٧٢	-	-	٢٩٧,٨٧٢
استثمارات في أوراق مالية	٢٠٢	٢٣,٧٨٠	-	٢٣,٩٨٢
ذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة	-	٤٢,٩٧٥	-	٤٢,٩٧٥
عقارات استثمارية	-	٥٢,٧٠٣	-	٥٢,٧٠٣
عقار ومعدات	-	١٤,٧٦٤	٧,٥١٧	٢٢,٢٨١
موجودات أخرى	٥٨٤	١٢,٨٧٧	١,٥٢٠	١٤,٩٨١
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>٢٩٩,٧٢٧</b>	<b>١٤٧,٠٩٩</b>	<b>٩,٠٤٢</b>	<b>٤٥٥,٨٦٨</b>
<b>المطلوبات</b>				
أموال المستثمرين	-	٢٢٣,٢٦٩	-	٢٢٣,٢٦٩
تمويل بنكي	٤٣,٢٢٢	-	-	٤٣,٢٢٢
مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	٨,٣١٧	٨,٣١٧
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>٤٣,٢٢٢</b>	<b>٢٢٣,٢٦٩</b>	<b>٨,٣١٧</b>	<b>٢٧٤,٨٠٨</b>
<b>بنود غير مضمنة في المركز المالي</b>				
حسابات الاستثمار المقيدة	-	١٩٠,٠٠٠	-	١٩٠,٠٠٠
التزامات	٢١,٠٠٠	-	٣,٣٤٤	٢٤,٣٤٤

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢٦. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار غير المقيدة والمقيدة (يتبع)

#### (ب) المناطق الجغرافية

يتم قياس التعرض لمخاطر التمركز الجغرافي بناءً على منطقة الموجودات التشغيلية، وليس بناءً على مناطق الاستثمارات. تعرض المجموعة لمخاطر التمركز الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ كانت محدودة في دول مجلس التعاون الخليجي.

#### ٢٧. التزامات وإرتباطات

بلغت الالتزامات التي تم التعاقد عليها خلال العمل الاعتيادي لأنشطة المجموعة كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
التزامات للاستثمار	-	٢١,٠٠٠
التزامات الإيجارات التشغيلية	-	٢,٧٥٨
التزامات رأسمالية	١٥٨	٥٨٦

#### التزامات الأداء

قد ترتبط المجموعة خلال العمل الإعتيادي بالتزامات أداء متعلقة بتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية التي تروج لها المجموعة. وأنه في العادة تحول المجموعة هذه الالتزامات إلى الشركات المالكة لهذه المشاريع كلما أمكن ذلك. وأنه في رأي الإدارة، لا يتوقع أن تنتج أية التزامات على المجموعة نتيجة أداء أية مشروع من مشاريعها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

#### ٢٨. الأدوات المالية

##### (أ) تصنيف الأدوات المالية

ما يلي تصنيف الأدوات المالية للمجموعة:

	متوفرة للبيع	قروض وذمم مدينة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	أخرى بالتكلفة المطفأة	المجموع
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٠٩</b>					
<b>الموجودات</b>					
نقد وارصدة لدى البنوك	-	٣٠	-	-	٣٠
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	-	٤٤,٥٩٠	-	-	٤٤,٥٩٠
استثمارات في أوراق مالية	٦٧,٢٥٢	-	٤,٥٤٩	-	٧١,٨٠١
ذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة	-	-	-	-	-
موجودات مالية أخرى	-	٥٨٢	-	-	٥٨٢
<b>مجموع الموجودات المالية</b>	<b>٦٧,٢٥٢</b>	<b>٤٥,٢٠٢</b>	<b>٤,٥٤٩</b>	<b>-</b>	<b>١١٧,٠٠٣</b>
<b>المطلوبات</b>					
أموال المستثمرين	-	-	-	٣,٧٧٥	٣,٧٧٥
تمويل بنكي	-	-	-	٢٩,٨٤١	٢٩,٨٤١
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	٥٥١	٥٥١
<b>مجموع المطلوبات المالية</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٣٤,١٦٧</b>	<b>٣٤,١٦٧</b>

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	متوفرة للبيع	قروض وذمم مدينة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	التكلفة الأخرى	المجموع
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٠٨</b>					
<b>الموجودات</b>					
نقد وارصدة لدى البنوك	-	١,٠٦٩	-	-	١,٠٦٩
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	-	٢٩٧,٨٧٢	-	-	٢٩٧,٨٧٢
استثمارات في أوراق مالية	٢٣,٧٨٠	-	٢٠٢	-	٢٣,٩٨٢
ذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة	-	٤٢,٩٧٥	-	-	٤٢,٩٧٥
موجودات مالية أخرى	-	١,٦٦٣	-	-	١,٦٦٣
<b>مجموع الموجودات المالية</b>	<b>٢٣,٧٨٠</b>	<b>٣٤٣,٥٧٩</b>	<b>٢٠٢</b>	<b>-</b>	<b>٣٦٧,٥٦١</b>

#### المطلوبات

أموال المستثمرين	-	-	-	٢٢٣,٢٦٩	٢٢٣,٢٦٩
تمويل بنكي	-	-	-	٤٣,٢٢٢	٤٣,٢٢٢
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	١,٢٥٤	١,٢٥٤
<b>مجموع المطلوبات المالية</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٢٦٧,٧٤٥</b>	<b>٢٦٧,٧٤٥</b>

#### (ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في المبلغ الذي يمكن مبادلتته به، أو في سداد أي التزام بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية. فيما عدا الاستثمارات المتوفرة للبيع التي تظهر بالتكلفة والتي بلغت قيمتها ٦٨,٦٣٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٣,٧٨٠ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ٦ (أ))، فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

#### (ج) تراتبية القيمة العادلة

الجدول التالي يحلل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بطريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلف كالتالي:

- المستوى ١: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لأداة مالية مماثلة.
- المستوى ٢: مدخلات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى ١، والتي يمكن رصدها للموجودات والمطلوبات، إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
- المستوى ٣: مدخلات للموجودات والمطلوبات غير المبنية على معلومات سوقية مرصودة (مدخلات غير مرصودة).

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٠٩</b>				
<b>استثمارات الأوراق المالية</b>				
- محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٣١٠	-	-	٤,٣١٠
- استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة	٢٣٩	-	-	٢٣٩
	٤,٥٤٩	-	-	٤,٥٤٩

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

### ٢٩. القطاعات التشغيلية

يوجد لدى المجموعة قطاعين تشغيليين مميزين.. هما الخدمات الاستثمارية المصرفية وإدارة الممتلكات، وهما وحدتا العمل الاستراتيجيتين للمجموعة. وحدتا العمل الاستراتيجيةتين تقدمان منتجات وخدمات مختلفة، ويتم إدارتهما بشكل منفصل، لأنهما بحاجة لاستراتيجيات مختلفة للإدارة وتخصيص الموارد ضمن المجموعة. لكل من وحدتا العمل الاستراتيجيتين، يقوم مجلس إدارة المجموعة (صانع القرارات التشغيلية الرئيسي) بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية بشكل ربع سنوي.

الملخص التالي يشرح عمليات كل من القطاعات التشغيلية للمجموعة:

- خدمات الاستثمارات المصرفية:** يركز قطاع الخدمات الاستثمارية المصرفية للمجموعة على تقديم فرص هيكله أصول مدعمة بموجودات إسلامية، وأسواق الأسهم، والخدمات الاستشارية المالية، ومعاملات الدمج والاستحواذ متوسطة الحجم.
- إدارة الممتلكات:** يركز هذا القطاع بشكل رئيسي على إدارة العقارات والموجودات ذات العلاقة.

تقاس نتائج كل من القطاعات التشغيلية بناءً على نتائج القطاع، ويتم مراجعتها من قبل لجنة إدارية ومجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء، وتعتقد الإدارة أن هذه المعلومات ذات علاقة وثيقة بتقييم نتائج بعض القطاعات ذات العلاقة بشركات أخرى تزاول أنشطتها في هذه الصناعات. إن التسعير ما بين القطاعات، إن وجد، يتم تحديده على أسس تجارية اعتيادية.

يقوم المصرف بتصنيف الإيرادات والمصروفات المنسوبة مباشرة للمعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم تخصيص المصروفات غير المباشرة بناءً على عوامل التكلفة التي يمكن تحديدها في القطاع و / أو الأنشطة ذات العلاقة. إن تقارير الإدارة الداخلية مصممة لتعكس إيرادات ومصروفات كل قطاع على التوالي، والتي تقاس مقابل الميزانية المقدرة. إن الإيرادات، والمصروفات، والموجودات، والمطلوبات غير المخصصة ذات العلاقة بالأنشطة التجارية بين القطاعات وأنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا يملك المصرف أي فروع / أقسام خارجها. التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات مشروح في إيضاح رقم ٢٦ في البيانات المالية الموحدة.

تعرض المجموعة معلومات القطاعات لأول مرة، وتم عرض معلومات المقارنة لسنة ٢٠٠٨ مع المعلومات المعروضة للسنة الحالية.

فيما يلي معلومات عن نتائج القطاعات التشغيلية:

٢٠٠٩	خدمات استثمارية مصرفية	إدارة الممتلكات	غير موزعة	المجموع
إيرادات خارجية	٥,٢١٥	٢,١٨٤	١,٩٤١	٩,٣٤٠
نتائج القطاع	(١٢,٨٧٩)	(٢,٩٨١)	(٢,٩٨٣)	(١٨,٨٤٣)
موجودات القطاع	٧٢,٠٧٩	٥٦,٨١١	٦٨,٧٦٥	١٩٧,٦٥٥
مطلوبات القطاع	٤,٧٠٥	٣٠,١٣٧	١,٢٧٨	٣٦,١٢٠
<b>بنود جوهرية أخرى</b>				
إيراد التمويل	-	-	١,٧٢١	١,٧٢١
تكاليف التمويل	-	١,٧٩٦	٣٧٦	٢,١٧٢
استهلاك	-	١,٢٥١	٢,٢٣١	٣,٤٨٢
مخصص انخفاض القيمة	٤,٥٢٨	-	-	٤,٥٢٨
التزامات	-	-	١٥٨	١٥٨
حسابات الاستثمار المقيدة	١٩٠,٠٠٠	-	-	١٩٠,٠٠٠

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	خدمات استثمارية مصرفية	إدارة الممتلكات	غير موزعة	المجموع
إيرادات خارجية	٤٣,٨٤٣	١,٠٩٣	٨,٢٥٧	٥٣,١٩٣
نتائج القطاع	٢٢,٧٠٨	(٢,٣٩٤)	٩٠٢	٢١,٢١٦
موجودات القطاع	٢٩٩,٢٢٦	٦٧,٤٦٧	٨٩,١٧٥	٤٥٥,٨٦٨
مطلوبات القطاع	٢٢٢,٢٦٩	٤٣,٢٢٢	٨,٣١٧	٢٧٤,٨٠٨
<b>بنود جوهرية أخرى</b>				
إيراد التمويل	-	-	٨,٢٥٧	٨,٢٥٧
تكاليف التمويل	-	١,٣٤٤	-	١,٣٤٤
استهلاك	-	٥٢١	٨١١	١,٣٣٢
مخصص انخفاض القيمة	-	-	-	-
التزامات	٢١,٠٠٠	-	٣,٣٤٤	٢٤,٣٤٤
حسابات الاستثمار المقيدة	١٩٠,٠٠٠	-	-	١٩٠,٠٠٠

### ٣٠. إدارة المخاطر المالية

#### مقدمة

تشتمل الموجودات المالية للمجموعة على أرصدة لدى البنوك، وودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى، واستثمارات متوفرة للبيع، واستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، التمويلات المدينة، وذمم الخدمات المصرفية الاستثمارية المدينة، وذمم مدينة أخرى. المطلوبات المالية للمجموعة تتكون من أموال المستثمرين، وتمويلات البنوك، والأرصدة الدائنة الأخرى. السياسات المحاسبية للأدوات المالية موضحة في إيضاح (٢).

تتعرض المجموعة للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة المجموعة لرأسمالها.

#### إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس بيئة المخاطر والتأكد من توفير إطار كفؤ لإدارتها. قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر والتدقيق، وهي مسئولة عن وضع ومتابعة سياسات البنك لإدارة المخاطر. تتكون جميع اللجان من اعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وترفع هذه اللجان تقارير عن أنشطتها لمجلس الإدارة. وضعت سياسات إدارة المخاطر لغرض التعرف وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ووضع حدود ملائمة وأساليب رقابة لغرض مراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف البنك من خلال برامج التدريب والمعايير والإجراءات الإدارية بإنشاء بيئة ملتزمة وبناءة التي من خلالها يلم جميع الموظفين بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

إن لجنة المخاطر والتدقيق مسئولة عن مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وعن مراجعة ملائمة إطار إدارة المخاطر مقارنة بالمخاطر التي تواجه المجموعة.

ترفع لجنة المخاطر والتدقيق تقارير مراجعة المخاطر مع تقارير مفصلة لمخاطر السيولة لمجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يشرح تقرير مراجعة المخاطر الأمور المحتملة لمجموعة عريضة من عوامل المخاطر، وتصنف عوامل المخاطر من منخفض إلى عالي. كما يقدم التقرير ملاحظات حول كيفية معالجة عوامل المخاطر من قبل المجموعة، وتغيرات تصنيف المخاطر عن الربع السابق. يتضمن تقارير مخاطر السيولة لمحة عن مخاطر السيولة للمصرف مقارنة مع سياسات المصرف الاسترشادية.



## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (بالآف الدولارات الأمريكية)

### ٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

#### ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الائتمان (غير متعلق بتغير الملائمة المالية للمقترض أو المصدر) والتي لها تأثير على دخل المجموعة أو تدفقاتها النقدية المستقبلية أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

#### مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح عن اختلاف أوقات إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة. إن موجودات المجموعة ذات الحساسية للتغير في معدل الربح هي بالأساس ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بشكل أساسي من خلال متابعة فجوات هامش معدل الربح ووضع حدود معتمدة مسبقاً لإعادة الأسعار.

كان معدل الربح الفعلي للودائع لدى مؤسسات مالية خلال الفترة كالتالي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	١,٥٣%	١٣, ٢%
تمويل من بنك	٤,٧٤%	٥, ٦١%

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة هامش الربح عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى العديد من سيناريوهات معدل الربح المعياري وغير المعياري. السيناريوهات المعيارية تأخذ في الاعتبار بصورة شهرية ١٠٠ نقطة من الهبوط أو الارتفاع المتوازي مع مؤشرات العوائد الدولية. تحليل حساسية المجموعة إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الأرباح (على افتراض ان معدلات الأرباح والمركز المالي تبقى ثابتة) هو كالتالي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	± ١٤٥	± ٢,٥٤٧
متوسط الفترة	± ٧٢٣	± ٢,٠٨٦
الحد الأقصى للفترة	± ١,٢٥٨	± ٣,٩٣٦
الحد الأدنى للفترة	± ١٤٥	± ٥٨٦

#### مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية. معظم تعرضات البنك ناشئة من التعامل بعملات دول مجلس التعاون الخليجي والتي هي في العادة مرتبطة بالدولار الأمريكي. لم يكن لدى المجموعة صافي تعرضات هامة مقومة بعملات أجنبية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

#### التعرضات إلى مخاطر سعر السوق الأخرى

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في قيم أسهم الشركات الفردية. لا يوجد لدى المجموعة أي تعرضات جوهرية لأدوات ملكية مدرجة. تعرضات المجموعة مشروحة في إيضاح رقم ٦ في هذه البيانات المالية الموحدة.

#### مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مساءلات قانونية وتنظيمية. تدير المجموعة مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ملتزمة بتدريب الموظفين. قام المصرف بعمل تقييم ذاتي لمراقبة مخاطر التشغيل في جميع إداراته وقام بتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية.

## إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (بالآف الدولارات الأمريكية)

### ٣١. إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي وهو الهيئة الرقابية الرئيسية للمجموعة بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال لكل المجموعة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي يتطلب من المجموعة المحافظة على معدل معين لمجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزون بالمخاطر. إن قاعدة رأس المال التنظيمي صافية من الاقتطاعات المعقولة للتعرضات الكبيرة بناءً على حدود معينة معتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنوك على أنها إما دفاتر متاجرة أو دفاتر بنوك ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على اشتراطات محددة تحاول أن تعكس المستويات المتغيرة للخطر المصاحب للموجودات وحالات التعرض للمخاطر غير المضمنة في المركز المالي. لا يوجد لدى المصرف أي دفاتر متاجرة.

تهدف المجموعة للاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للنشاط التجاري.

يتطلب من البنك الالتزام باشتراطات نموذج كفاية رأس المال المعدل الصادر عن مصرف البحرين المركزي (معدل بناءً على إطار بازلII Basel II وإطار مجلس معايير المؤسسات الإسلامية) فيما يتعلق برأس المال التنظيمي. لقد تبنى البنك النهج الموحد لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ونهج المؤشر الأساسي لإدارة مخاطر التشغيل وفقاً للإطار المعدل. خلال ٢٠٠٩، كان البنك ملتزماً بحدود رأس المال الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي.

إن تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة معينة يعتمد بشكل رئيسي على المتطلبات التنظيمية. إن سياسة المصرف لإدارة رأس المال تسعى لتحقيق أقصى العوائد على رأس المال المعدل للمخاطر، مع الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية. إن سياسة البنك لتخصيص رأس المال تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل مجلس الإدارة.

موقف رأس مال البنك التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ هو كما يلي:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	٤١٣,٧٠٨	٥٩٧,٨٠٧
الفئة الأولى لرأس المال	١٤٦,٣٣٧	١٨١,٦٠
الفئة الثانية لرأس المال	-	-
<b>مجموع رأس المال التنظيمي</b>	<b>١٤٦,٣٣٧</b>	<b>١٨١,٦٠</b>
<b>مجموع رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر</b>	<b>٣٥,٣٧%</b>	<b>٣٠,٢٩%</b>

### ٣٢. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة التي لم تصبح سارية المفعول لتطبيقها من قبل المجموعة

تم خلال السنة إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات التالية، والتي تعد إلزامية التطبيق من قبل المجموعة للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩، والتي يتوقع أن تكون ذات علاقة بأنشطة المجموعة:

#### أ) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ – البيانات المالية المنفصلة والموحدة (معدل في ٢٠٠٨)

يتطلب المعيار المعدل تسجيل آثار جميع المعاملات مع حصص غير مسيطرة في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك تغير في السيطرة، وإذا لن ينتج عن هذه المعاملات شهرة أو أرباح أو خسائر. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة حين يتم فقدان السيطرة. يتم إعادة قياس أي حصص متبقية في الشركة القيمة العادلة، ويتم احتساب أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل. كما ستقوم المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ (المعدل) بأثر رجعي لمعاملات الحصص غير المسيطرة من ١ يناير ٢٠١٠. في المستقبل، سينتج عن هذا التوجيه تذبذب أكثر في حقوق الملكية و/ أو الأرباح ذات العلاقة بالاستحواذ على حصص من قبل المجموعة.



## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

(بازل ٢ الركيزة الثالثة)

## المحتويات

<b>١</b>	<b>مقدمة</b>	<b>٧٩</b>
<b>٢</b>	<b>ملخص تنفيذي</b>	<b>٧٩</b>
<b>٣</b>	<b>هيكل المجموعة</b>	<b>٧٩</b>
<b>٤</b>	<b>إطار عمل إدارة المخاطر</b>	<b>٨٠</b>
١-٤	مخاطر الركيزة الأولى	٨٠
١-٤	مخاطر الائتمان	٨٠
٢-٤	مخاطر السوق	٨١
١-٤-١	مخاطر الصرف الأجنبي	٨١
١-٤-٢	مخاطر أسعار الأسهم	٨١
١-٤-٣	مخاطر معدلات الأرباح	٨١
١-٤-٣	مخاطر التشغيل	٨١
٢-٤	مخاطر الركيزة الثانية	٨٢
١-٢-٤	مخاطر السيولة	٨٢
٢-٢-٤	مخاطر التركيز	٨٢
٣-٢-٤	مخاطر عجز الطرف الآخر	٨٢
٤-٢-٤	مخاطر معدلات الأرباح في دفتر الحساب المصرفي	٨٣
٥-٢-٤	مخاطر الأسهم في دفتر الحساب المصرفي	٨٣
٦-٢-٤	المخاطر التجارية المنقولة	٨٣
٧-٢-٤	مخاطر عدم التقيد بالأنظمة الرقابية وبأحكام الشريعة الإسلامية	٨٣
٨-٢-٤	المخاطر القانونية	٨٣
٩-٢-٤	مخاطر أخرى	٨٤
٣-٤	الركيزة الثالثة	٨٤

<b>٥</b>	<b>إدارة رأس المال والخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال</b>	<b>٨٤</b>
١-٥	إدارة رأس المال	٨٤
٢-٥	الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال	٨٤
<b>٦</b>	<b>المتطلبات الرقابية لرأس المال وقاعدة رأس المال</b>	<b>٨٦</b>
١-٦	احتساب كفاية رأس المال	٨٦
٢-٦	قاعدة رأس المال	٨٧
٣-٦	المتطلبات الرقابية لرأس المال لمخاطر الائتمان	٨٧
٤-٦	المتطلبات الرقابية لرأس المال لمخاطر السوق	٨٩
٥-٦	المتطلبات الرقابية لرأس المال للمخاطر التشغيلية	٨٩
<b>٧</b>	<b>الإفصاح الكمي لمخاطر الائتمان</b>	<b>٨٨</b>
١-٧	التعرض الإجمالي للائتمان	٨٨
٢-٧	تركيز القطاع	٨٨
٣-٧	التركز الجغرافي	٨٨
٤-٧	مخاطر الائتمان حسب التصنيف الداخلي	٨٨
٥-٧	مخاطر الائتمان حسب الاستحقاق المتبقي	٨٩
٦-٧	المخاطر المعاد هيكلتها أو التفاوض بشأنها	٨٩
٧-٧	مخاطر أطراف أخرى معززة بالافتراض بشكل كبير	٨٩
٨-٧	معاملات الأطراف ذات الصلة	٨٩
٩-٧	المخاطر التي تزيد على ١٥% من قاعدة رأس المال	٨٩
<b>٨</b>	<b>إفصاحات أخرى</b>	<b>٩٠</b>
١-٨	الاتصالات الخارجية	٩٠
٢-٨	النظر في الشكاوي	٩٠
٣-٨	حسابات الاستثمار غير المقيدة	٩٠
٤-٨	حسابات الاستثمار المقيدة	٩٠

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

(بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ١. مقدمة

تأسس المصرف العالمي ش.م.ب (مقفلة) («المصرف») في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧ بموجب السجل التجاري رقم ٦٥٧٠٨ في مملكة البحرين، ويمارس أعماله كمصرف إسلامي للجملة بترخيص من مصرف البحرين المركزي. ومن خلال نموذج العمل المعتمد لديه، يستطيع المصرف تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد من أصحاب الثروات والشركات والمؤسسات المالية.

ولقد أصبحت المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي الخاصة باتفاقية بازل ٢ سارية المفعول منذ ١ يناير ٢٠٠٨ باعتبارها إطار عمل عام لتنفيذ اتفاقية بازل ٢ لكفاية رأس المال للمصارف التي يتم تأسيسها في مملكة البحرين.

والغرض من إطار العمل الجديد هو تعزيز ممارسات وعمليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. ومن هذا المنطلق، اتخذ المصرف عدة خطوات للامتثال لهذه المتطلبات. ويقوم إطار عمل مصرف البحرين المركزي لإدارة رأس المال، المتماشى مع اتفاقية بازل ٢، على ثلاث ركائز هي:

- الركيزة الأولى: احتساب حجم المخاطر المرجحة ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: عملية الإشراف على المراجعة، بما في ذلك عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

وتخضع متطلبات الإفصاح للتقارير السنوية للمصارف الإسلامية لنموذج الإفصاح العام، القسم ٣, ١, المجلد ٢ من كتاب الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي. وخلال شهر أبريل ٢٠٠٨، أجرى المصرف المركزي مراجعة لنموذج الإفصاح العام لتغطية المتطلبات التفصيلية للإفصاح التي يجب أن تتبعها المصارف المرخص لها في البحرين لتكون متماشية مع الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل ٢، وتوصيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية للإفصاح للبنوك الإسلامية. وبموجب الأنظمة الحالية، فإن الإفصاح الجزئي الذي يتألف أساساً من التحليلات الكمية مطلوب في التقارير نصف السنوية، في حين أن الإفصاح الكامل يجب أن يتزامن مع تقارير نهاية السنة المالية.

ويشكل الإفصاح في هذا التقرير إضافة أو يعمل في بعض الأحوال على توضيح الإفصاح الوارد في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ الذي يقدم وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولتجنب الازدواجية، فإن المعلومات المطلوبة وفق نموذج الإفصاح العام والمنشورة في أجزاء أخرى من التقرير السنوي لم يتم تكرارها في هذا الإفصاح.

### ٢. ملخص تنفيذي

يحافظ المصرف بقاعدة رأسمال كافية لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم رصد ومراقبة كفاية رأسمال المصرف بالإضافة إلى إجراءات أخرى باستخدام اللوائح والنسب التي وضعها مصرف البحرين المركزي وفقاً لإطار عمل كفاية رأس المال بموجب اتفاق بازل ٢. ومنذ تأسيسه، والمصرف يتقيد بجميع متطلبات رأس المال.

ويحتفظ المصرف بمعدل كفاية لرأس المال تتجاوز بكثير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال البالغة ١٢٪ حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت نسبة معدل كفاية رأسمال المصرف ٣٧, ٣٥٪ مقابل ٢٩, ٣٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ويلتزم المصرف بالتقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي من خلال رصد مدى كفاية رأس المال مقابل حدود أعلى داخلية.

والغرض الرئيسي لإدارة رأسمال المصرف العالمي هو ضمان الالتزام بجميع متطلبات الحيطة والحفاظ، على نسب آمنة لرأس المال بحيث يتمكن بصورة فعالة من دعم أعماله ورفع القيمة المضافة للمساهمين. ولتقييم متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يتبنى المصرف المنهج الموحد تجاه مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومنهج المؤشر الأساسي تجاه مخاطر التشغيل. وينوي المصرف اعتماد أساليب أكثر تطوراً لتوزيع رأس المال بعد بناء النماذج والنظم الداخلية المطلوبة.

### ٣. هيكل المجموعة

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة بلفظ «المجموعة») التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية. غير أن متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن اعتبارات الحيطة ومتطلبات الخصم، لا تشترط على الشركات التابعة غير المالية أن تكون موحدة إلى جانب وجود إجراءات مختلفة لأغراض احتساب رأس المال الرقابي.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

(بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ٣. هيكل المجموعة (يتبع)

وفيما يلي هيكل المجموعة لأغراض التوحيد التحوطي:

النكيان	نسبة الملكية	طريقة التوحيد التحوطي
الشركة العالمية لخدمات الطاقة المالية ش.ش.و.	١٠٠٪	توحيد كامل
ضيافة القابضة ذ.م.م.	٩٠٪	مرجح المخاطر

إن جميع الكيانات السابقة تم تأسيسها في مملكة البحرين، ولا توجد قيود على تحويل الأموال أو رأس المال الرقابي فيما بين المجموعة.

#### ٤. إطار عمل إدارة المخاطر

يدرک المصرف أن القدرات القوية لإدارة المخاطر تشكل قاعدة لتحقيق النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. ويضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الكلية عن وضع ثقافة المخاطر في المصرف، وضمان وجود إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر. كما أن الإقدام على المخاطرة والشفافية في المجازفة هما عنصران أساسيان في استراتيجية عمل المصرف. ويحرص المصرف على التمسك بمنهج الحيطة والانضباط تجاه المخاطر، وعلى جعل عملية إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من ممارسة صنع القرار. وقد شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق وإدارة المخاطر وأوكل إليها مسؤولية وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر، ومسئولية مراجعة عمليات التدقيق الداخلي في المصرف. واعتباراً من شهر فبراير ٢٠١٠، شكل مجلس الإدارة لجنة مستقلة لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية عمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف.

ولدى دائرة إدارة المخاطر الصلاحية في القيام بصورة مستقلة بتحديد وتقييم المخاطر التي قد تنشأ عن أنشطة المصرف الاستثمارية والتشغيلية، إلى جانب تقديم التوصيات المباشرة إلى لجنة الإدارة التنفيذية حول أية تدابير وقائية للتخفيف من آثار هذه المخاطر على النحو الذي تراه مناسباً. وعلاوة على ذلك، فإن دائرة التدقيق الداخلي التي تعمل هي الأخرى بشكل مستقل عن وحدات العمليات والاستثمار في المصرف، تساعد في عملية إدارة المخاطر. كما أن دائرة إدارة المخاطر إلى جانب دائرتي التدقيق الداخلي والالتزام، تقدم ضماناً مستقلاً بأن جميع أنواع المخاطر يجري قياسها وإدارتها وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس الإدارة.

وبحكم طبيعة عمله، يتعرض المصرف لأنواع مختلفة من المخاطر تشمل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة، وجميعها يتطلب ضوابط شاملة ورقابة مستمرة. ويجسد إطار عمل إدارة المخاطر روح معايير بازل ٢ التي تشمل الرقابة الإدارية والضبط وثقافة وملكية إدارة المخاطر وتحديد المخاطر وتقييمها، وأنشطة المراقبة والفصل بين الواجبات، وتوفير المعلومات وقنوات الاتصال الكافية، ورصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

ولقد أنشأ المصرف نظاماً ملائماً للمراقبة والتبليغ عن التعرض للمخاطر ومتطلبات كفاية رأس المال. وتشمل هذه التقارير المراجعة الدورية للمخاطر وتقارير شهرية وتقارير فصلية للمخاطر.

والغرض من هذه التقارير هو تزويد الإدارة العليا للمصرف بأحدث المستجدات حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف. وعلاوة على ذلك، تتم الاستعانة باستشاريين خارجيين لتعزيز وتحسين الإجراءات المعيارية لإدارة المخاطر.

#### ٤-١ مخاطر الركيزة الأولى

تصف اتفاقية بازل ٢ الركيزة الأولى ثلاثة مخاطر محددة هي:

#### ٤-١-٤ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي يواجهها المصرف في حالة فشل العملاء أو طرف آخر لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من أرصدهت المصرفية وإيداعاته لدى مؤسسات مالية وغيرها من المستحقات من شركات المشاريع.

ولا يشارك المصرف في منح تسهيلات ائتمانية في السياق المعتاد لأنشطته التجارية. ويكون المصرف عرضة لمخاطر الائتمان أساساً نتيجة للسيولة قصيرة الأجل ذات الصلة بإيداعات لدى مؤسسات مالية أخرى، وفيما يتعلق بتمويل مشاريعه الاستثمارية (في شكل تسهيلات نقدية قصيرة الأجل). وينشأ هذا التعرض في السياق الاعتيادي لأنشطته المصرفية الاستثمارية وعادة ما يتم تنفيذ هذه المعاملات دون ضمانات أو غيرها من إجراءات الحد من المخاطر الائتمانية.

ويحتفظ المصرف بإجراءات داخلية قوية لتقييم مخاطر الائتمان، تأخذ في الاعتبار القوة المالية للطرف الآخر، والجدوى الفنية والأهمية الاقتصادية، وكفاية ونوعية التدفقات النقدية المتاحة للسداد. ويؤخذ في الاعتبار أيضاً وجود ضمانات عن طريق أصول مادية أو ضمانات أخرى للتخفيف من حدة مخاطر الائتمان.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

(بازل ٢ الركيزة الثالثة)

ويقوم نظام المصرف الداخلي لتصنيف تعرض المصارف والمؤسسات المالية على أساس مقياس مكون من ٦ نقاط (يتراوح بين A (قوي) و F (غير مصنف) يأخذ في الاعتبار القوة المالية والنواحي النوعية للملتزم. وقد وضع المصرف حدوداً هيكلية لتفادي تركيز المخاطر بالنسبة للطرف الآخر والقطاع والنطاق الجغرافي. ويعمل المصرف باستمرار على مراجعة ومراقبة الوضع لضمان التقيد بالحدود والسياسات المقررة في المصرف.

#### ٤-١-٢ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تحركات عوامل مخاطر السوق، بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وهوامش الائتمان التي تؤدي إلى خفض إيراد المصرف أو قيمة محافظه الاستثمارية. والغرض من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وضبط التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، والعمل على تحقيق أقصى العوائد على المخاطر.

ويقوم المصرف بشكل استباقي بقياس ومراقبة مخاطر السوق ذات الصلة بمحفظة الاستثمارية باستخدام أساليب قياس فنية مناسبة كالقيود المفروضة على مراكز العملات الأجنبية الاستثمارية المفتوحة والحد الأقصى للخسارة، وعدم تطابق حدود العملات وحدود الاستحقاق.

ويجد القارئ في موضع لاحق شرحاً مفصلاً لأنواع مختلفة من المخاطر والتعرض للمخاطر وأهداف إدارة المخاطر وسياساتها وإجراءاتها.

#### ٤-١-٢-١ مخاطر الصرف الأجنبي

تكمن مخاطر الصرف الأجنبي في تقلبات قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وأهم حالات تعرض المصرف تكون في عملات دول مجلس التعاون الخليجي المربوطة أساساً بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يتعامل المصرف في تداول العملات الأجنبية. وتأخذ حدود المراكز الاستثمارية المفتوحة كذلك في الاعتبار المراكز الهيكلية الناشئة عن عدم تطابق العملات من حيث الأصول والمطلوبات. وتعمل دائرة إدارة المخاطر بشكل دوري على تحليل الحساسة للمراكز الاستثمارية المفتوحة لتقييم مخاطر الخسارة الناجمة عن تحركات أسعار الصرف وذلك للتأكد من أن هذه المخاطر تحت السيطرة.

#### ٤-١-٢-٢ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. وتنشأ مخاطر التعرض لأسعار الأسهم من الأنشطة التجارية للمصرف. ويدير المصرف ويرصد المراكز الاستثمارية من خلال تحليل الحساسية.

#### ٤-١-٢-٣ مخاطر معدلات الأرباح

تنشأ مخاطر معدلات الأرباح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الأرباح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. أما أصول المصرف الحساسة تجاه معدل الفائدة فهي ودائع لدى مؤسسات مالية وغيرها. وتدار مخاطر معدل الفائدة أساساً برصد فجوات معدلات الأرباح ومن خلال الحدود المعتمدة مسبقاً لرزم إعادة التسعير.

#### ٤-١-٣ مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل النظم والتحكم والغش والأخطاء البشرية التي ربما تؤدي إلى خسائر في المال والسمة، وإلى عواقب قانونية تتعلق بالأمور الرقابية.

وبالرغم من عدم إمكانية القضاء قضاء كلياً على مخاطر التشغيل، إلا أن المصرف يعمل على الحد من هذه المخاطر من خلال تعزيز بيئة الرقابة الداخلية، ومواصلة جهوده في تحديد مخاطره وتقييمها وقياسها ورصدها، وتطوير مفاهيم إدارة المخاطر ونشر ثقافة التحكم القوي في المصرف. ومن أهم مخاطر التشغيل لدى المصرف ما يلي:

- ضعف إجراءات تقييم الائتمان والمشاريع الاستثمارية.
- قصور نظام التوثيق والإجراءات الخاصة برصد ومراقبة الائتمان وحالات تعرض الاستثمارات.
- عدم وجود إجراءات فعّالة للسيطرة على الخسائر الداخلية والخسائر الوشيكّة.
- ضعف إجراءات تنفيذ المشاريع، ومنها اختيار الاستشاريين والمقاولين، وكذلك مراقبة تجاوز الوقت والتكاليف.
- المخاطر القانونية الناشئة عن توثيق المنتجات والتففيذ المعيب للمعاملات.
- الخسائر الناتجة عن إهمال الموظفين أو المعاملات الاحتيالية التي يرتكبها موظفون أو عملاء.
- التأخر في تحديث السجلات، وتقديم معلومات غير دقيقة.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

٤-١-٣ مخاطر التشغيل (يتبع)

ويدير المصرف مخاطر التشغيل من خلال ضوابط مناسبة، والفصل بين الواجبات وضوابط وتوازنات داخلية، والضوابط المناسبة لحماية الأصول، ومراقبة مختلف حدود المخاطر، وتسويات الحسابات بشكل دوري، والإدارة المالية وتدوين التقارير، بما في ذلك التدقيق الداخلي والالتزام بالأنظمة. وبالإضافة إلى هذه الضوابط، قام المصرف بتطوير خطة لاستمرارية العمل تعتمد على مراجعة المخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف والتأكد أيضاً من وجودها لتتكامل مع الضوابط المرتبطة بها.

وعلاوة على ذلك، وضع المصرف إجراءات لمراقبة المخاطر والتقييم الذاتي لازمة لتحديد وقياس مخاطر التشغيل. وتغطي هذه الإجراءات مختلف أعمال المصرف والأششطة الحرجة المرتبطة بها التي تعرض المصرف لمخاطر التشغيل. ويعكف المصرف على أتمتة إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة، ومن المتوقع استكمالها خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٠.

٤-٢ مخاطر الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية المبادئ الرئيسية لإجراءات الإشراف والمراجعة والتقييم التي تهدف ليس فقط لضمان أن يكون للمصرف رأس مال مناسب لدعم جميع المخاطر ذات الصلة، بل كذلك لتزم المصرف وضع خطة داخلية لتقييم كفاية رأس المال وتحديد أهداف رأسمالية داخلية تتناسب مع مخاطر المصرف وبيئته في التحكم. وتتطلب الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال الضمان بأن لدى المصرف رأسمال كافياً لدعم مخاطره يفوق متطلبات الحد الأدنى الأساسي الذي لا يجب أن يكون محدوداً بمتغيرات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

٤-٢-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه المصرف صعوبة في الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها عن طريق تسليم مبالغ نقدية وغيرها من الأصول المالية. وتشأ المخاطر نتيجة للتفاوت في توقيت التدفقات النقدية. وتشأ مخاطر التمويل عندما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز أصول استثمارية بالشروط المتوقعة وعند اللزوم.

وباعتباره مصرفاً استثمارياً، فإن نموذج التشغيل لدى المصرف العالمي يعتمد اعتماداً كبيراً على مطلوبات قصيرة الأجل لتمويل أصوله متوسطة الأجل وطويلة الأجل. وهذه الطريقة توفر أماناً ضد أية أزمة سيولة مفاجئة أو غير متوقعة.

وكنظام متبع لديه، يقوم المصرف بانتظام بمراجعة ورصد حدود السياسة لتحديد نسب السيولة الرئيسية والتدفقات النقدية التعاقدية وأي تفاوت بين التدفقات النقدية للأصول والمطلوبات، وتوزيع مصادر التمويل والخطوط المصرفية المتاحة، عبر متطلبات واستراتيجية التدفقات النقدية للعملات ووجود أصول سائلة كافية لمواجهة أية حالة غير منظورة ورصد المستحقات والمدفوعات المتأخرة وغيرها. ويتم رصد جميع هذه العوامل بدقة بواسطة دائرة إدارة المخاطر ومن ثم مراجعتها ومناقشتها بانتظام بواسطة لجنة الأصول والمطلوبات في المصرف.

ولعرفة استحقاق الأصول والمطلوبات والإجراءات الرئيسية المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة، راجع الملاحظة ٢٠ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

٤-٢-٢ مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر الائتمان التي تنشأ عن عدم وجود محفظة ائتمان متنوعة تنوعياً جيداً، أي التعرض الزائد لزبون واحد أو قطاع صناعي أو منطقة جغرافية. وبموجب لوائح الملتزم الواحد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فإن المصارف التي يتم تأسيسها في البحرين مطالبة بالحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مخطط له لتظير مفرد أو مجموعة من النظراء ذوي صلة وثيقة يتجاوز ١٥% من قاعدة رأس المال الرقابي.

ورغبة في تجنب مخاطر تركيز عالية، تتضمن سياسات المصرف وإجراءاته قواعد استرشادية للتركيز على المحافظة على محفظة متنوعة، يتم على أساسها ضبط وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الاعتماد.

ولتصنيف الأصول والمطلوبات حسب القطاع، راجع الملاحظة ٢٦ من البيانات المالية الموحدة.

٤-٢-٣ مخاطر عجز الطرف الآخر

مخاطر عجز الطرف الآخر هي المخاطر التي يصبح فيها طرف آخر في عقد معدلات الأرباح والصرف الأجنبي والأسهم وأسواق الائتمان عاجزاً قبل استحقاق العقد. ولا يتعامل المصرف في مراكز استثمار في عقود الصرف الأجنبي، ولا يشارك المصرف في عمليات تداول العملات الأجنبية أو مشتقات معدلات الأرباح. وبالنسبة لمعاملات الأسواق الائتمانية الأخرى (وخاصة الودائع فيما بين المصارف) فقد وضع المصرف حدوداً هيكلية على أساس نوعية الائتمان (تقوم على أساس تصنيف خارجي) لكل مصرف نظير وذلك لتفادي تركيز المخاطر من جانب الأطراف الأخرى. ويقوم المصرف بشكل مستمر بمراجعة ومراقبة المركز الاستثماري لضمان التقيد بالحدود وسياسات المصرف المقررة.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

٤-٢-٤ مخاطر معدلات الأرباح في دفتر الحساب المصرفي

تشأ مخاطر معدلات الأرباح من الاحتمال بأن المتغيرات في معدلات الأرباح يكون لها تأثير على الربحية في المستقبل أو على القيمة العادلة للأدوات المالية.

ويقوم المصرف حالياً بقياس أصوله ومطلوباته مقابل مؤشرات الأسعار العائمة. وقد وضع المصرف حدوداً لهذه المخاطر. ويتم في كل ربع سنة إعادة تسعير تحليل الفجوات للمحفظة للتأكد من قياس ورصد حجم هذه المخاطر.

وتستكمل إدارة مخاطر معدلات الأرباح مقابل حدود فجوة معدلات الأرباح من خلال رصد حساسية موجودات المصرف ومطلوباته المالية مقابل سيناريوهات معدلات أرباح معيارية وغير معيارية. والسيناريوهات المعيارية هي التي تتضمن ١٠٠ نقطة أساس موازية أو أدنى أو أعلى في جميع منحنيات العوائد عبر العالم.

وتتضمن الملاحظة ٣٠ (ج) من البيانات المالية الموحدة تحليلاً لحساسية المجموعة بزيادة أو نقصان في معدلات الأرباح.

٤-٢-٥ مخاطر الأسهم في دفتر الحساب المصرفي

تشأ مخاطر الأسهم في دفتر الحساب المصرفي أساساً من استثمارات المصرف غير المسعرة المتاحة للبيع. وتضم هذه الاستثمارات حصة أسهم غير مسعرة في مشاريع يروج لها المصرف بسعر التكلفة وتختبر عن النقص بانتظام. والغرض من هذه الاستثمارات هو التخارج منها في وقت لاحق مع المستثمرين بطريقة بيع استراتيجي على مستوى المشروع. وتعمل دائرة إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الاستثمار في جميع مراحل دورة الصفقة من دراسة الحرص الواجب قبل الاستثمار إلى مرحلة التخارج وتجريان مراجعة مستقلة لكل معاملة. وتقوم دائرة الاستثمار بتقديم تقرير ربع سنوي حديث عن الاستثمارات إلى مجلس الإدارة.

٤-٢-٦ المخاطر التجارية المنقولة

يقصد بالمخاطر التجارية المنقولة ضغط السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدل الذي تم اكتسابه على أصول مموله بالمطلوبات عندما يكون أداء العائد على الأصول أقل مما يجب مقارنة بمعدلات المنافسين.

ولا يتعرض المصرف حالياً لأية مخاطر تجارية منقولة.

٤-٢-٧ مخاطر عدم التقيد بالأنظمة الرقابية وبأحكام الشريعة الإسلامية

تشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم التقيد بالتوجيهات الاسترشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أو بتعاليم الشريعة الإسلامية التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف أو علماء بارزون.

ويلتزم المصرف بالتقيد بجميع اللوائح، ولديه ضوابط داخلية مناسبة تشمل من غير حصر تدريب الموظفين والاستعانة بالاستشاريين الخارجيين والموافقة المسبقة من المشروع عند اللزوم ومراجعات داخلية تجريها دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام ودائرة التدقيق الداخلي وغيرها.

وتضطلع هيئة الرقابة الشرعية بهمام التوجيه والمراجعة والإشراف على أنشطة المصرف والتحقق من أنها مطابقة لأحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية. ولدى المصرف أيضاً مراجع شرعي داخلي متفرغ يقوم بمراجعة مستمرة للتقيد بالفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية حول المنتجات والعمليات. كما يقوم بمراجعة التقيد بمتطلبات معايير الشريعة الإسلامية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة واعتماد جميع المنتجات قبل طرحها وعرضها على العملاء، وتجري مراجعة دورية لمعاملات المصرف. وتصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريراً تدقيقياً سنوياً تؤكد فيه التزام المصرف وتقيده بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية.

٤-٢-٨ المخاطر القانونية

تشمل المخاطر القانونية مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، وتغيير التشريعات أو عدم تفعيل التزامات الطرف الآخر بموجب عقود والتعرض الإضافي غير المقصود أو المسئولية الناشئة عن التقصير في هيكلة المعاملات أو العقود بشكل صحيح. ولدى المصرف مستشار قانوني داخلي متفرغ يقدم الاستشارات القانونية حول جميع الأنشطة الرئيسية التي يجريها المصرف. كما أن جميع العقود والمستندات وما شابهها تخضع لمراجعة من جانب الدائرة القانونية. وحتى تاريخ التقرير، ليس لدى المصرف قضايا قانونية تذكر ولا دعاوى قضائية معلقة.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

٤-٢-٩ مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والاستثنائية المتأصلة في جميع الأعمال التجارية التي يصعب قياسها أو تحديد حجمها. ومع ذلك، فلدَى المصرف سياسات وإجراءات مناسبة للتخفيف من هذه المخاطر ورصدها. ويتولى مجلس إدارة المصرف المسئولية الكلية لاعتماد ومراجعة استراتيجيات المخاطر وإجراء التعديلات الهامة عليها. وتضطلع الإدارة العليا للمصرف بمسئولية تنفيذ استراتيجية المخاطر التي يقرها مجلس الإدارة لتحديد المخاطر التي يواجهها المصرف وقياسها ورصدها ومراقبتها.

وكجزء من سياسته الدائمة، يقوم المصرف بانتظام بمراجعة ورصد الاستراتيجيات المالية واستراتيجيات التسويق والأداء والمستجدات القانونية والرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على أعمال المصرف وأفضل ممارسات الحوكمة الإدارية وسبل تنفيذها.

**٤-٣. الركيزة الثالثة**

تكمل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخرين، وتتناول تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات من جانب المصارف لتحقيق انضباط أفضل في السوق. وتشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات بما في ذلك أداء الأعمال وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر وغيرها. والغرض من الإفصاح هو تمكين أصحاب الشأن والمشاركين في السوق من تقييم قدرة المؤسسات على المخاطر وتعرضها للمخاطر، وتشجيع جميع المصارف من خلال ضغوط السوق، للتحرك نحو مزيد من التقدم في مجال إدارة المخاطر.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أصدر خلال شهر أبريل ٢٠٠٨ ورقة عمل تضمنت تفاصيل متطلبات الإفصاح التي ينبغي على المصارف المرخص لها في البحرين اتباعها التزاماً بالركيزة الثالثة لاتفاقية بازل ٢.

**٥. إدارة رأس المال والخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال -٥.١. إدارة رأس المال**

تهدف سياسة المصرف إلى الاحتفاظ بقاعدة رأسمال متينة، وكذلك المحافظة على الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية لرأس المال التي يقرها مصرف البحرين المركزي، وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والثقة في السوق والحفاظ على التطوير المستقبلي للأعمال. ويقدر المصرف أثر مستوى رأس المال على عوائد المساهمين والحاجة للمحافظة على توازن بين العوائد المرتفعة الممكن تحقيقها مع نسبة كبيرة لتعزيز الاقتراض والمزايا والضمان الذي يتيحه وضع قوي لرأس المال.

وتقف المتطلبات الرقابية بشكل رئيسي وراء توزيع رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. وتستهدف سياسة إدارة رأس المال في المصرف رفع العوائد إلى أقصى حد ممكن وفقاً لمستويات المخاطر، مع استيفاء جميع المتطلبات الرقابية في ذات الوقت. وتخضع سياسة المصرف بشأن تخصيص رأس المال لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

ويضمن المصرف استيفاء متطلبات كفاية رأس المال والتزامه بالمتطلبات الرقابية لرأس المال طوال هذه الفترة.

**٥-٢. الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال**

تشكل الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال أحد متطلبات الركيزة الثانية لاتفاقية بازل ٢ لإدارة رأس المال. وهدف خطة المصرف الداخلية لتقييم كفاية رأس المال هو ضمان الحفاظ على ما يكفي من رأس المال في جميع الأحوال لدعم المخاطر التي يتعهد بها المصرف أثناء ممارسة أعماله. وتحدد الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال المخاطر الجوهرية التي تواجه أعمال المصرف ورأس المال الرقابي المطلوب تجنبه لمثل هذه المخاطر. ويعكف المصرف على وضع خطة داخلية لتقييم كفاية رأس المال، ومن المتوقع أن تكتمل خلال العام ٢٠١٠. وحتى ذلك الحين، فإن المصرف مطمئن من المستوى العالي للنسبة الموحدة لكفاية رأس المال التي كانت نسبتها ٣٧, ٢٥٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وينوي المصرف الاستمرار في سياسته التحفظية وفي الاحتفاظ بغطاء واق يتجاوز نسبة الـ ١٢٪ التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

ويدرك المصرف بأن الإيرادات تشكل خط الدفاع الأول ضد الخسائر الناشئة عن مخاطر الأعمال وأن رأس المال هو أحد أدوات التصدي لهذه المخاطر. ومن المهم كذلك وضع وتنفيذ إجراءات موثقة، وتحديد ومراقبة الحدود الداخلية لأنشطة وتعرض المصرف، وإيجاد إدارة مخاطر قوية، والتقيد بإجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى مخصصات كافية لخسائر الائتمان والسوق والخسائر التشغيلية. ونظراً لأهمية رأس المال لضمان استمرار الملاءة المالية، فإن هدف المصرف هو الاحتفاظ برأسمال كاف بحيث يوفر غطاءً واقياً يفوق المتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناشئة عن التقلبات في قيمة الأصول والدورات الاقتصادية والتوسع والمتطلبات المستقبلية.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

ويسعى المصرف إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال تنفيذ إطار الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال:

- استيفاء المتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال والحفاظ على غطاء واق.
- تكوين رأسمال كاف لدعم استراتيجية الأعمال الكلية.
- تكامل قرارات تخصيص رأس المال مع إجراءات التخطيط الاستراتيجي والمالي.
- تعزيز قدرات مجلس الإدارة والإدارة العليا على فهم مدى وجود المرونة في رأس المال لدعم استراتيجية الأعمال الكلية.
- تعزيز قدرة المصرف على تفهم متطلبات رأس المال في إطار مختلف السيناريوهات الاقتصادية والإجهاد.
- بناء ودعم صلة بين المخاطر ورأس المال وتوفيق الأداء على أساسها.

وكنسبة داخلية مستهدفة، سيسعى المصرف للمحافظة على كفاية رأسمال الداخلية المحتمسبة وفق الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (بعد الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر الجوهرية المحددة، بما في ذلك المخاطر التي لم تؤخذ في الاعتبار بموجب الركيزة الأولى) بحد أدنى يساوي ١٠٠٪ من الحد الأدنى للركيزة الأولى من اتفاق بازل ٢ بشأن نسبة كفاية رأس المال الرقابية التي يشترطها مصرف البحرين المركزي. وقد حدد مصرف البحرين المركزي حالياً الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عند ١٢٪ ونسبة تدخّل عند ٥, ١٢٪ لجميع المصارف المؤسسة محلياً في البحرين. وسيقوم المصرف برصد نسبة كفاية رأس المال بموجب الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال مقابل نسبة تدخّل داخلية أعلى من الحد الأدنى للنسبة المقررة على أساس رسوم مخاطر إضافية لمخاطر لم تعالج في الركيزة الأولى. وإذا بلغ معدل كفاية رأس المال بموجب الخطة الداخلية لتقييم كفاية رأس المال نسبة التدخّل الداخلية، يبادر المصرف باتخاذ إجراء لخفض مخاطره أو زيادة رأسماله قبل مخالفة النسبة المستهدفة.

**٦. المتطلبات الرقابية لرأس المال وقاعدة رأس المال -٦.١. احتساب كفاية رأس المال**

الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المصرف هو ضمان التقيد بجميع متطلبات الحيطة والاحتفاظ بنسبة قوية من رأس المال لكي يتمكن المصرف من دعم أعماله ورفع قيمة المساهمين إلى أقصى حد ممكن.

ويقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ورصد متطلبات رأسماله ككل (أي على مستوى موحد) ، وفي تنفيذ متطلبات رأس المال الجاري، يلزم مصرف البحرين المركزي المصرف بالاحتفاظ بنسبة محددة بنسبة ١٢٪ من إجمالي رأس المال لإجمالي الأصول مرجحة المخاطر. وتصنف العمليات المصرفية كدفاتر تجارية أو دفاتر مصرفية، وتحدد الأصول مرجحة المخاطر وفقاً لمتطلبات محددة تهدف إلى بيان المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بالأصول والتعرض خارج الميزانية. كما يلزم مصرف البحرين المركزي المصارف المؤسسة في البحرين بالاحتفاظ بغطاء واق يزيد بنسبة ٥, ٠ في المائة على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال.

وخلال العام ٢٠٠٩، كان المصرف ملتزماً بحدود رأس المال المقررة له بواسطة مصرف البحرين المركزي. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة كفاية رأس المال في المصرف كما يلي:

إجمالي رأس المال المقبول (آلاف الدولارات الأمريكية)	
أصول ائتمانية مرجحة المخاطر	٢٦٥,٩١٣
أصول سوق مرجحة المخاطر	١٧,٢٠٧
أصول تشغيل مرجحة المخاطر	١٣٠,٥٨٨
إجمالي الأصول مرجحة المخاطر	٤١٣,٧٠٨
رأس المال المقبول	١٤٦,٣٣٧
<b>نسبة كفاية رأس المال</b>	<b>٣٥,٣٧٪</b>

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ٦-٢. قاعدة رأس المال

يتضمن الجدول التالي توزيعاً لتوزيع رأس المال الموجود كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

	المستوى الأول لرأس المال	المستوى الثاني لرأس المال	إجمالي رأس المال المقبول
	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)
رأس المال المساهم به	١٧٣,٧٥٠	–	١٧٣,٧٥٠
الاحتياطي القانوني	٥,٨٠١	–	٥,٨٠١
خسائر متراكمة	(١٨,٣٨٨)	–	(١٨,٣٨٨)
مجموع رأس المال	١٦١,١٦٣	–	١٦١,١٦٣
الاحتزال:			
المبلغ الزائد على الحد الأعلى لحد التعرض الشديد المسموح به	(١٤,٨٢٦)	–	(١٤,٨٢٦)
<b>مجموع رأس المال المقبول</b>	<b>١٤٦,٣٣٧</b>	<b>–</b>	<b>١٤٦,٣٣٧</b>

ويتكون رأس المال الرقابي من المستوى الأول لرأس المال (رأس المال الأساسي) والمستوى الثاني لرأس المال (رأس المال التكميلي). ويشمل المستوى الأول رأس المال المساهم به وعلاوة الأسهم والأرباح المستبقة والاحتياطي القانوني وحصص الأقلية، ناقصاً شهرة المؤسسة. أما المستوى الثاني، فيشمل الأرباح المؤقتة الجارية واحتياطيات إعادة تقييم الأصول. وطبقاً لإطار عمل كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي بموجب اتفاق بازل ٢، فإن أي تعرض لطرف مقابل يتجاوز ١٥٪ من قاعدة رأسمال المصرف ينبغي اختزاله من رأس المال المقبول للمصرف. وعليه، فقد اختزل المصرف مبلغ ١٤,٨٢٦, ١٤ مليون دولار أمريكي من رأسماله المقبول باعتباره مبلغاً يزيد على ١٥٪ من قاعدة رأس المال المستثمر في مشروع رُوِّج له المصرف وأداره. وكان المصرف قد طلب موافقة مصرف البحرين المركزي على هذا التعرض الكبير.

### ٦-٣. المتطلبات الرقابية لرأس المال لمخاطر الائتمان

لتقييم متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، يعتمد المصرف المنهج الموحد لمخاطر الائتمان. ووفقاً للمنهج الموحد، فإن تعرض الائتمان ضمن الميزانية العمومية وخارجها مخصص لفئات مختلفة محددة على أساس نوع الطرف المقابل أو التعرض الكامن. والفئات الرئيسية ذات الصلة هي مطالبات البنوك ومطالبات شركات الاستثمار والاستثمار في الأسهم والعقارات، ومطالبات المحفظة الاستثمارية وغيرها من الأصول. وتحتسب الأصول مرجحة المخاطر على أساس المخاطر المرجحة المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي بالنسبة للفئات القياسية والتصنيف الخارجي للائتمان للأطراف المقابلة، حيثما يكون متاحاً. ويستخدم المصرف تصنيف ستاندرد أند بورز وفيتش وموديز للأطراف المقابلة. ومع ذلك، فإن الوزن الترجيحي المفضل للمخاطر وهو ٢٠٪ يستخدم ويطبق على المطالبات قصيرة الأجل للبنوك المؤسسة محلياً حيث يبلغ موعد الاستحقاق لهذه المطالبات ثلاثة أشهر أو أقل، وتكون هذه المطالبات بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي.

وفيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان:

التعرض الممول	التعرض غير الممول	إجمالي التعرض	مخاطر الأصول المرجحة	متطلبات رأس المال
(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)
٣	–	٣	–	–
مطالبات البنوك	٣٠,٢٥٥	٣٠,٢٥٥	٦,٠٥١	٧٢٦
مطالبات شركات بما فيها شركات تكافل ومؤسسات				
استثمار فئة ٣	١٢,٠٦٢	–	١٢,٠٦٢	١,٤٤٧
استثمارات في أوراق مالية وصكوك	٨,٠٢٤	–	١٢,٠٣٧	١,٤٤٤
حيازة عقارات (حيازة غير مباشرة)	٥٢,٤٢٦	–	١٠٤,٨٥٢	١٢,٥٨٢
حيازة عقارات (حيازة مباشرة)	٦٥,٨٦٦	–	١١٧,٣١٩	١٤,٠٧٨
أصول أخرى وتمويلات تخصصية	١٣,٥٩٢	–	١٣,٥٩٢	١,٦٣١
<b>١٨٢,٢٢٨</b>	<b>–</b>	<b>١٨٢,٢٢٨</b>	<b>٢٦٥,٩١٣</b>	<b>٣١,٩١٠</b>

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

تصنيف الأصول هو وفق نموذج كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي

ولا يقوم المصرف بتمويل أصوله باستخدام حسابات استثمار غير مقيدة وبالتالي فإن جميع حالات تعرض الائتمان هي حالات ممولة ذاتياً.

كما أن تركيز المصرف على حالات التعرض الممولة أو غير الممولة مقتصرة على دول مجلس التعاون الخليجي.

### ٦-٤. المتطلبات الرقابية لرأس المال لمخاطر السوق

لتقييم متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يعتمد المصرف المنهج الموحد لمخاطر السوق.

وتتكون علاوة مخاطر السوق من علاوات مخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي. وتحتسب علاوة مخاطر السوق المحددة ذات العلاقة بالأسهم على أساس معدل ٨٪ على إجمالي الأسهم لكل بلد أو سوق. وتحتسب علاوة مخاطر السوق العامة ذات العلاقة بالأسهم على أساس معدل ٨٪ على إجمالي صافي الأسهم لكل سوق.

وتحتسب علاوة مخاطر العملات الأجنبية على أساس ٨٪ من إجمالي صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية للمصرف.

وتضرب علاوة مخاطر السوق ومخاطر العملات الأجنبية في ١٢,٥ لتقييم الأصول مرجحة المخاطر السوقية.

وفيما يلي احتساب علاوة مخاطر السوق:

	الأصول مرجحة المخاطر			متطلبات رأس المال		
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الإقفال	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الإقفال
	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)	(آلاف الدولارات الأمريكية)
علاوة مخاطر العملات الأجنبية	١٩,٦٩٩	١٤,٢٩٦	١٧,٢٠٦	٢,٣٦٤	١,٧١٦	٢,٠٦٥
علاوة مخاطر السوق						
محددة	٢٤٤	١٦٩	٢٣٩	٢٩	٢٠	٢٩
عامة	٢٤٤	١٦٩	٢٣٩	٢٩	٢٠	٢٩
	<b>٢٠,١٨٧</b>	<b>١٤,٦٣٤</b>	<b>١٧,٦٨٤</b>	<b>٢,٤٢٢</b>	<b>١,٧٥٦</b>	<b>٢,١٢٢</b>

### ٦-٥. المتطلبات الرقابية لرأس المال للمخاطر التشغيلية

يعتمد المصرف منهج المؤشر الأساسي لتقييم علاوة المخاطر التشغيلية وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذا المنهج، يضرب متوسط إجمالي دخل المصرف للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ألفا ثابت وهو ١٥٪ المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد قام المصرف باحتساب المخاطر التشغيلية على أساس النتائج المدققة لسته أشهر في العام ٢٠٠٧. وقام مجلس إدارة المصرف بتعديل واعتماد النتائج الفعلية المدققة للعام ٢٠٠٨ وبيانات الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٠٩.

وفيما يلي الأصول التشغيلية مرجحة المخاطر ومتطلبات رأس المال التشغيلي كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

المبلغ	
(آلاف الدولارات الأمريكية)	
٦٩,٦٤٧	الدخل الإجمالي (متوسط ثلاث سنوات)
١٣٠,٥٨٨	الأصول التشغيلية مرجحة المخاطر
<b>١٥,٦٧١</b>	<b>متطلبات رأس المال</b>

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ٧. الإفصاح الكمي لمخاطر الائتمان

#### ٧-١. التعرض الإجمالي للائتمان

متوسط وإجمالي التعرض للائتمان هو كما يلي: بالآلاف الدولارات الأمريكية

مخاطر الاعتماد الكلي (آلاف الدولارات الأمريكية)	متوسط مخاطر الاعتماد الكلي (آلاف الدولارات الأمريكية)
٣٠	١٢٢
٤١,٤٧٩	٨٧,٨٢٧
٦٧,٢٥٢	٣٥,٦٥٢
٤,٣١٠	٥,١٤٠
١,٣١٦	٥,١٩٠
<b>١١٤,٣٩٠</b>	<b>١٣٣,٩٤١</b>

#### بنود ضمن الميزانية العمومية:

نقد وأرصدة مصرفية	٣٠
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٤٧٩
استثمارات متاحة للبيع	٦٧,٢٥٢
استثمارات معتمدة لقيمتها العادلة من خلال الربح والخسارة	٤,٣١٠
أصول أخرى	١,٣١٦

متوسط الأرصدة محتسب على متوسط الأرصدة عند نهاية كل شهر خلال العام ٢٠٠٩.

#### ٧-٢. تركيز القطاع

تعرض القطاع لمخاطر الائتمان هو كما يلي:

المؤسسات المالية (آلاف الدولارات الأمريكية)	العقارات والإنشاء (آلاف الدولارات الأمريكية)	أخرى (آلاف الدولارات الأمريكية)	المجموع (آلاف الدولارات الأمريكية)
٣٠	-	-	٣٠
٤١,٤٧٩	-	-	٤١,٤٧٩
-	٦٧,٢٥٢	-	٦٧,٢٥٢
-	-	٤,٣١٠	٤,٣١٠
-	١٥٩	١,١٥٧	١,٣١٦
<b>٤١,٥٠٩</b>	<b>٦٧,٤١١</b>	<b>١١٤,٣٨٧</b>	

#### بنود ضمن الميزانية العمومية:

نقد وأرصدة مصرفية	٣٠
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٤٧٩
استثمارات متاحة للبيع	-
استثمارات معتمدة لقيمتها العادلة من خلال الربح والخسارة	-
أصول أخرى	-

#### ٧-٣. التركيز الجغرافي

مخاطر تركيز المصرف كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مقتصرة على دول مجلس التعاون الخليجي.

#### ٧-٤. مخاطر الائتمان حسب التصنيف الداخلي

تحليل مخاطر الائتمان حسب التصنيف الداخلي هو كما يلي:

التقييم A إلى B (آلاف الدولارات الأمريكية)	التقييم C إلى E (آلاف الدولارات الأمريكية)	التقييم F (غير مقيم) (آلاف الدولارات الأمريكية)	المجموع (آلاف الدولارات الأمريكية)
٢٥,٢٣٠	١٩	١٦,٢٦٠	٤١,٥٠٩
-	-	٧٢,٨٦٧	٧٢,٨٦٧
-	-	١١	١١
<b>٢٥,٢٣٠</b>	<b>١٩</b>	<b>٨٩,١٣٨</b>	<b>١١٤,٣٨٧</b>

#### بنود ضمن الميزانية العمومية:

مؤسسات مالية	٢٥,٢٣٠
شركات	-
أخرى	-

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ٧-٥. مخاطر الائتمان حسب الاستحقاق المتبقي

تحليل مخاطر الائتمان حسب الاستحقاق المتبقي هو كما يلي: بالآلاف الدولارات الأمريكية

لغاية ٣ أشهر (آلاف الدولارات الأمريكية)	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر (آلاف الدولارات الأمريكية)	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة (آلاف الدولارات الأمريكية)	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات (آلاف الدولارات الأمريكية)	أكثر من ٣ سنوات المجموع (آلاف الدولارات الأمريكية)
٣٠	-	-	-	٣٠
٤١,٤٧٩	-	-	-	٤١,٤٧٩
-	١٠,٠٠٠	-	٥٧,٢٥٢	٦٧,٢٥٢
-	-	-	٤,٣١٠	٤,٣١٠
١,٣١٦	-	-	-	١,٣١٦
<b>٤٢,٨٢٥</b>	<b>١٠,٠٠٠</b>	<b>-</b>	<b>٦١,٥٦٢</b>	<b>١١٤,٣٨٧</b>

#### بنود ضمن الميزانية العمومية:

نقد وأرصدة مصرفية	٣٠
ودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٤٧٩
استثمارات متاحة للبيع	-
استثمارات معتمدة لقيمتها العادلة من خلال الربح والخسارة	-
أصول أخرى	١,٣١٦

### ٧-٦. المخاطر المعاد هيكلتها أو التفاوض بشأنها

لم يجر المصرف إعادة هيكلة أو تفاوض بشأن أية مخاطر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

### ٧-٧. مخاطر أطراف أخرى معززة بالاقتراض بشكل كبير

ليس للمصرف مخاطر أطراف أخرى معززة بالاقتراض بشكل كبير أو ذات مخاطر مرتفعة وفق التعريف الوارد في كتاب مصرف البحرين المركزي للإفصاح العام PD ٢٤, ٣, ١.

### ٧-٨. معاملات الأطراف ذات الصلة

الأطراف الأخرى ذات الصلة هي تلك الكيانات التي ترتبط بالمصرف من خلال مساهمتها الكبيرة فيه أو السيطرة أو كليهما. وقد دخل المصرف في معاملات تجارية مع هذه الأطراف، وتم إجراء جميع هذه المعاملات وفق شروط تجارية لا تحقق ضرراً للمصرف. ولغرض تحديد الأطراف ذات الصلة، يتبع المصرف المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ولتفاصيل معاملات الأطراف ذات الصلة والأرصدة، يمكن مراجعة الملاحظة رقم ٢٠ في البيانات المالية الموحدة.

### ٧-٩. المخاطر التي تزيد على ١٥٪ من قاعدة رأس المال

كل خطر يتجاوز ١٥٪ من قاعدة رأسمال المصرف لطرف مقابل واحد يتطلب موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي ويخضع للحبطة والحرص الواجب ما لم يتم اعتباره استثناء. وحتى تاريخ الميزانية العمومية، فإن لدى المصرف مخاطر حساب استثمار مقيد بمبلغ ١٩٠ مليون دولار أمريكي. وهذا الحساب الاستثماري المقيد يعتبر محددًا بالنسبة لمشروع روج له المصرف وأصبح جزءاً من الهيكل الاستثماري الكلي وهو معفى بموجب المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي.

والمخاطر التي تتجاوز حدود المخاطر الفردية كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة لأطراف أخرى من المؤسسات كانت ٣٩ مليون دولار أمريكي تم الحصول على موافقة عليها من مصرف البحرين المركزي. وخصم المصرف مبلغ ٨, ١٤ مليون دولار أمريكي من رأسماله المقبول باعتباره يتجاوز ١٥٪ من قاعدة رأس المال في مشروع روج له المصرف وأداره.

## الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل ٢ الركيزة الثالثة)

### ٨. إفصاحات أخرى

#### ٨-١. الاتصالات الخارجية

يتواصل المصرف مع عملائه وأصحاب الشأن من خلال قنوات مختلفة. وتنتشر المعلومات المتعلقة بالتطورات والنتائج المالية والمنتجات الجديدة والمستجدات حول المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للمصرف [www.gbcorponline.com](http://www.gbcorponline.com) و/أو يتم نشرها أيضاً في وسائل الإعلام. ويتم كذلك توزيع تفاصيل المنتجات على الزبائن وغيرهم من الأطراف المعنية من خلال النشرات و/أو الكتيبات و/أو المستجدات الاستثمارية الدورية.

#### ٨-٢. النظر في الشكاوي

يأخذ المصرف النزاعات والشكاوي من جميع العملاء على محمل الجد نظراً لاحتمال أن تؤدي إلى انهيار العلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة المصرف. وإذا تركت هذه النزاعات والشكاوي دون حل، فقد تؤدي أيضاً إلى التقاضي واحتمال توجيه اللوم من قبل الجهات الرقابية. ولدى المصرف سياسة شاملة لمعالجة الشكاوي الخارجية معتمدة من جانب مجلس الإدارة. كما أن جميع موظفي المصرف على علم بهذه السياسة وملتزمون بها.

#### ٨-٣. حسابات الاستثمار غير المقيدة

لا يقدم المصرف حالياً أية حسابات استثمارية غير مقيدة.

#### ٨-٤. حسابات الاستثمار المقيدة

لا يقدم المصرف حالياً أية حسابات استثمارية مقيدة ضمن عروض منتجاته الاعتيادية. كما أن حسابات الاستثمار المقيدة في تاريخ الميزانية العمومية محددة بمشروع قام المصرف بالترويج له، وكانت جزءاً من هيكل الاستثمار الكلي. ويدرك المصرف مسؤولياته الائتمانية في إدارة استثمارات حسابات الاستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة تجاه الوفاء بهذه المسؤوليات. ولمزيد من التفاصيل عن أرصدة وسياسات حسابات الاستثمار المقيدة، يمكن مراجعة البيانات المالية الموحدة.